جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق و مر اقبة التسيير

فاعلية و أثر وسائل الدفع الالكترونية على المؤسسات

دراسة حالة مؤسسة بريد الجز ائر بولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

مهرى أمينة

تحت إشراف الأستاذ:

إبراهيمي عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بشني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	إبراهيمي عمر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق و مر اقبة التسيير

فاعلية و أثر وسائل الدفع الالكترونية على المؤسسات

دراسة حالة مؤسسة بريد الجز ائر بولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:

مهرى أمينة

تحت إشراف الأستاذ:

إبراهيمي عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بشني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	إبراهيمي عمر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

شـــكر و تقـــــدير

أشكر أولا الله سبحانه و تعالى

أشكر كل من مد لـي يد العون

الأستاذ المؤطر

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

أعضاء لجنة المناقشة

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى:

أبي عبدالله

أمي يمينة

إخوتي العربي و بن ذهيبة

أختي مريم

زوجي

الفهـــرس

المقدمة	3-1
الفصل الأول: نشأة وتطور نظام الدفع الإلكتروني	4
المقدمة	
المبحث الأول: التطور التاريخي لنظام الدفع	5
المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع	6
المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع وخصائصه	8
المطلب الثالث: مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية	9
المطلب الر ابع: العوامل التي ساعدت على تطوروسائل الدفع الالكترونية	15
المبحث الثاني: التحول إلى وسائل ونظم الدفع إلكترونية	17
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية، خصائصها وأهميتها	17
المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية	20
المطلب الثالث: أشكال التأمين على الدفع الالكتروني	22
المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكترونية	24
المطلب الأول: البطاقات البنكية و أنواعها	25
المطلب الثاني: البطاقة الذكية	33
المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية	36
المطلب الر ابع: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية	41
خلاصة	50
الفصل الثاني: نظام الدفع الالكتروني في مؤسسة بريد الجز ائر	51
المقدمة	52
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة بريد الجز ائرو خدماتها	53
المطلب الأول: عموميات حول المؤسسة	53
المطلب الثاني : التسيير الجديد للتكنولوجيا النظام المعلوماتي المطبق في المؤسسة	65
المطلب الثالث: الخبرة العملية (التدريب العملي)	74
المبحث الثاني: إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي	76
المطلب الأول: الخبرة العملية (التدريب العملي)	76
المطلب الثاني: تقييم مر اقبة التسييرفي الشركة	78
المطلب الثالث: مؤسسة بريد الجز ائرفي مواجهة التحديات: جائحة كورونا (كوفيد 19)	80
خلاصة	84

الخاتمة 85
قائمة المراجع 89
قائمة الملاحق 94

المقدمة:

يشهد العالم الآن العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي ولعل أهم هذه المتغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، التي تأثّر بها النّاس وبدؤوا التعامل على أساسها نظراً لمزاياها من ناحية السرعة والتكلفة، حيث أثّرت على مختلف الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والمصارف واحدة من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، وتبنّت إستراتيجية مآلها وجوب تطوير بنيتها، وأساليب نشاطها وابتكار وسائل دفع حديثة لم تكن معروفة من قبل، سعياً لزيادة أرباحها، وتقليل تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى .في ظلّ المنافسة في الأسواق التي يعرفها القطاع البنكي، ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، مجموعة من الظواهر التي أفرزها التقدم التكنولوجي والتي تهدف إلى تحقيق السرعة في تنفيذ العمليات المالية، كالتحويل الإلكتروني للأموال، وسائل الدفع الإلكترونية، وغيرها، وبظهور العولمة واتساع نطاقها أصبحت التطورات التكنولوجية تفرض نفسها بقوة في كل المجتمعات وعلى جميع الأصعدة فقد أصبحت لسرعة نقل المعلومات الأهمية البالغة في الحياة الاقتصادية لذلك سعت المؤسسات للتكيف مع هذه المستجدات الإلكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة، لأن التطورات التكنولوجية متسارعة وفي مسار لا ينتهي، خاصة في ظلّ الفضاء الاعتباري، الذي يجري فيه الانتقال السريع من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام، ومن الخدمات التقليدية إلى الخدمات الإلكترونية، بات أمرا مسلما به بهدف تطوير نشاط المؤسسات وعصرنتها، شهدت معظم المؤسسات الجزائرية عدة إصلاحات من أجل تحسين نشاطها.

يشكل نظام الدفع الإلكتروني عاملاً أساسياً في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني بالنظر لاستخدامه في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية ليحقق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة .تزداد أهمية هذا النظام الذي نشأ من فكرة هدفها تمكين إجراء وتسوية الصفقات بسهولة وتحقق للبنوك عوائد وأرباح من جهة وتقلل التكاليف والأخطار من جهة أخرى وتحقق رضا العملاء وراحتهم، مما ينعكس إيجابيا على جميع الأطراف. إن التطور غير مسبوق في وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخاصة شبكة الانترنيت التي أثّرت على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية دفع مختلف البلدان وخاصة تلك التي تعيش اقتصادياتها مرحلة انتقالية إلى الإسراع في إجراء إصلاحات جذرية في أنظمة الدفع خاصة وذلك للتكيف مع طبيعة المرحلة التي تمتاز بالمنافسة الشديدة .ظهرت وسائل الدفع كالنقود، السفتجة، السند لأمر، والشيكات ونظرا للوتيرة السريعة التي تعتمد عليها المبادلات وتنويع غير مسبوق في خدمات القطاع المصرفي وذلك بإدخال وسائل وتقنيات وأساليب تنظيمية متطورة لزيادة فعالية المعاملات المالية والتجارية بما يتلاءم والتطورات الجذرية السريعة في المحيط الاقتصادي العالمي أدت إلى بروز وسائل دفع جديد .وفي ظل ذلك تبرز أهمية البحث في التطور الذي سجلته وسائل الدفع الالكتروني

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر نظام الدفع الإلكتروني على معاملات مؤسسة بريد الجزائر؟

وتبرز التساؤلات الفرعية الموالية لتوضيح أكثر الإشكالية:

- ما المقصود بنظام الدفع وبوسائل الدفع وكيف تطورت ؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الإلكترونية ؟
- كيف يمكن تقييم التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع(الإشارة إلى حالة بريد الجزائر) ؟

فرضيات البحث:

ومن خلال العرض السابق يمكن وضع الفرضيات التالية:

- إن نظام الدفع الإلكتروني يسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وبأقل تكلفة وفي زمن قصير.
- إن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا.
- تحديث نظام الدفع في مؤسسة بريد الجزائر مرهون بتغير وتحديث الثقافة لدى الجمهور الجزائري.

منهج البحث:

إن منهج الدراسة المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف نظام الدفع وكذلك المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي لنظام الدفع وتحليل الإحصائيات للكشف عن العلاقة بين استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من طرف الجمهور الجزائري.

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين،و هما:

الفصل الأول: نشأة وتطور نظام الدفع الإلكتروني: نتعرض في هذا الفصل إلى التطور التاريخي لنظام الدفع ثم دراسة وضعية وسائل الدفع المتضمنة بعض المفاهيم و التعاريف مع عرض مفهوم الدفع وخصائصه، وعرض مكونات وسائل الدفع التقليدية وأهم العوامل التي أدت إلى تراجعها، ثم ننتقل إلى وسائل الدفع الإلكترونية.

الفصل الثاني:نتناول نظام الدفع الالكتروني في الجزائر، نتطرق في البداية على لمحة عامة حول مؤسسة بريد الجزائر وواقع وسائل الدفع فيه ثم نتعرض إلى المكونات الأساسية لأنظمة الدفع المستعملة بهذه المؤسسة.

صعوبات البحث:

واجهتنا أثناء البحث عدة صعوبات، من أهمها:

- قلّة المراجع المتخصصة في وسائل الدفع الإلكترونية التي غالبها نجدها تهتم بالتجارة الإلكترونية.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية بمؤسسة بريد الجزائر.

المقدمة

تعبر أنظمة الدفع مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات التي تتم من خلالها عملية الدفع مابين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية، غير أن التطورات الاقتصادية لم تسمح لأنظمة الدفع بالاستقرار على شكل معين، بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالا معروفة لأزمنة معينة، بدأت بنظام المقايضة ثم نظام المعدنين الذهب والفضة،وبسبب محدودية هذين النظامين كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى، فبدأ المجتمع في استعمال النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون وبإيداع هذه الأخيرة لدى الصيارفة ظهر نوع جديد من النقود الكتابية و أصبحت تعرف هذه الأشكال بنظم الدفع التقليدية، ومع التطورات التكنولوجية وزيادة تطبيقها تم استخدام أنظمة دفع حديثة تختلف عن سابقتها و التي تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية التي ظهرت بظهور التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: التطور التاريخي لنظام الدفع

تمهيد:

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلنا عليها وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور، وذلك تباعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها فبدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك نظام المعدنين وبسبب محدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية الإلزامية التي تستمد قوتها من القانون، ومع التطورات غير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل دفع إلكترونية والتي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية التي توجد بأشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة الصفقات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع

عندما أخذ المجتمع الإنساني في التطور كان الأفراد ينتجون سلعا بمقادير تفوق حاجياتهم إليها، ومن ثميبادلون فائض هذه السلع بسلع أخرى[1]، مباشرة دون استخدام أي وسيط، فهي الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل[2] و هو ما يعرف بالمقايضة، غير أن هذا الأخير كان عاجزا عن مسايرة التطور الاقتصادي الذي استند في أساسه إلى ظهور التخصص وتقسيم العمل، وما رافق ذلك من اتساع في عمليات المبادلة بين الأفراد بسبب فائض في الإنتاج المعد للتبادل.[3]إذ اكتنفه ثلاث صعوبات رئيسية، خاصة صعوبة التوافق بين رغبات المتعاملين وتقدير نسبة المقايضة وعدم قابلية السلع للتجزئة.

فبسبب محدودية هذا النظام كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى أكثر فعالية وثم اللجوء إلى استخدام المعادن كنقود واحتلت المعادن الثمينة (الذهب والفضة) مكان الصدارة بين مختلف المعادن النقدية ثم تلتها في الترتيب المعادن الأخرى مثل الحديد والنحاس والقصدير وغيرها. ولقد تم اختيار المعادن النفيسة لأنها تمتاز بالخصائص التالية:

- غير قابلة للتلف وقابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات التداول.
- نظرا لكونها نادرة فهي مرتفعة الثمن.
- الثبات النسبي في قيمتها مقارنة مع غيرها من السلع .

غير أن العالم قد شهد بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ظهور أنواع جديدة من السندات يصدرها الصيارفة للتجارة، تثبت ملكية التاجر مبلغ ما في ذمة الصيرفي[4] و تعد النقود المصرفية أهم أنواع النقود المتداولة فكما كان إيداع الذهب لدى البنوك سببا في وجود النقود الورقية فإن إيداع النقود الورقية أدى إلى وجود النقود الائتمانية.[5]

فقيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيمة ذلل صعوبة تقدير نسب كما أن استخدامها كوسيط للتبادل قضى على الصعوبات التي تصاحب تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين. لم تعد مشكلة عدم قابلية بعض السلع للتجزئة تعترض عقد صفقات البيع والشراء.[6]

أما في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت العديد من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي سادت معها ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس نظرا لمزاياها من ناحية السرعة أو التكلفة حيث

---

[1]- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد عقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص: 13

[2]- عبد الحق بوعتروس، مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص: 2

[3]- مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989 ،ص ص: 9 -12

[4]- وسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة، 1993 ،ص 21

[5]- حرفوش مدني، الكامل في الاقتصاد، دار الأفاق، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2000 ،ص 33

[6]- صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 22

أصبح من السهل على أي شخص في أي مكان أن يحصل على جميع المعلومات التي قد يحتاج إليها في أي مجال من مجالات مختلفة عن طريق شبكة الانترنت[7] التي ارتبطت بتكنولوجيا الالكترونيات والحواسب فكان لها دور كبير، فتم تفاعلها مع كافة القطاعات والمؤسسات، حيث فتحت المجال لتقديم المعلومات كما شاع مؤخراً استخدامها على نطاق واسع في الأغراض التجارية كانت نتيجته التحول إلى ممارسة التجارة الالكترونية التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الانترنت مؤدية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية أثرت على أسلوب الحياة بأكملها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الالكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة، لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجري فيها الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الالكترونية بات أمرا مسلّماً به على القطاع المصرفي والمالي باعتباره أكثر تأثرا خاصة في المعاملات المالية المتداولة إذ أملى على المصارف تدني إستراتيجية ومآدها تطوير بنيتها التكنولوجية وأنظمتها المعلوماتية لمواكبة هذا التطور، وبالتالي القدرة على المنافسة[8] وعليه نجد أن العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل دفع الكترونية مما يقلل من الاستخدام النقود بشكل كامل.

[7]- عصام عبد الفتاح مطر: التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 7

[8]- علي محمد أحمد أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 10

المطلب الثاني: مفهوم نظام الدفع وخصائصه

إن أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية تحضي بالقبول الاجتماعي لها، وهذا ما سنبرزه من خلال تعريف نظام الدفع وتحديد خصائصه.

1. **مفهوم النظام:**

إن أي نظام هو "عبارة عن مجموعة العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج فيما بينها، على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات، قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام."

2. **مفهوم الدفع:**

"تدل كلمة الدفع عن إطفاء دين أو تسوية التزام."

3. **مفهوم نظام الدفع):**

يعبر عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية.[9] ومنه فإن "أنظمة الدفع لا يفرضها القانون بل تنتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية لأي بلد وكذا التطورات التكنولوجية فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع."[10]

4. **خصائص أنظمة الدفع:**

تتميز أنظمة الدفع بالخصائص الآتية:

أ. **البساطة والوضوح:** أي أن تكون القواعد والإجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

ب. **المرونة:** وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات (أفراد ومؤسسات) ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتنظيمات.

ت. **السرعة:** وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.

ث. **الأمان:** يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.[11]

---

[9] - رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، داراء الدين للنشر والتوزيع منشورات إقرأ، قسنطينة، 2009،ص ص 40 -132.

[10] - حمزي سيد أحمد: تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ،ص 14.

[11] - رحيم حسين، مرجع نفسه، ص 133.

المطلب الثالث: مفهوم وسائل الدفع و أنواعها التقليدية

تمثل وسائل الدفع أهم مكونات نظام الدفع، وتعد من أبرز مؤشرات قياس كفاءته سواء من حيث حجمها ومدى تنوعها، أو من ناحية طبيعتها.

1. تعريف وسائل الدفع:

وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم[12] و التي يمكن من خلالها إجراء أي تسوية بين الدائن والمدين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين،[13] ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار وعليه فإن اختيار وسيلة ما للدفع يجب أن تحظى بالقبول الاجتماعي لها، ويمكن أن يؤدي رفض المجتمع لها إلى فشلها في أداء دورها كوسيلة دفع وعادة ما تحدد الأنظمة النقدية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع

2. أشكال وسائل الدفع التقليدية:

توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل المعاملات خاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الالتزامات ومن أهمها:

أ. **النقود:** و هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة وهي الأكثر استخداما من بين وتوجد هناك تعاريف وسائل الدفع الأخرى بل إن وسائل الدفع الأخرى تتحول على نقود،[14] عديدة ومختلفة للنقود إلا أن هناك تعريف شامل لها "أي شيء يلقى قبولا عاماً كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياساً للقيم ومستودعا لها[15] ويجب التفريق بين النقود والعملة.

حيث أن هذه الأخيرة هي ذلك الرمز الاجتماعي للثروة الذي ينظم تقسيم الثروة ما بين الأفراد، ولذا تكون العملة دليلا عن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتصويرا سيكولوجيا لهذه العلاقات،[16] ومن أنواع النقود:

- **النقود القانونية:** و"هي النقود الورقية والمعدنية التي تصدر من طرف البنك المركزي، بعد حصوله على غطاء الإصدار النقدي من ذهب، عملات أجنبية، سندات الخزينة، أو السندات التجارية.[17]

---

[12] - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001 ،ص 31.

[13] - محمود الكيلاني: الموسوعة التجارية، عمليات بين البنوك، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ،ص 62.

[14] - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 31– 37.

[15] - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل: النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزبد للنشر، الطبعة الثانية، الكرك، الأردن، 2006 ،ص 22.

[16] - أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006 ،ص 8.

[17] - الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 39.

- **النقود المصرفية:** و"تسمى كذلك بنقود الودائع أو النقد الكتابي أو الخطي وهي تمثل في الوقت الحالي الجزء الأكبر من التداول النقدي[18] فهي عبارة عن حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك،[19] وتنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات أو الحوالات والقاعدة التي ينطلق البنك التجاري في إنشاء نقود الودائع على أصل معين من النقود القانونية[20]، وقد أدى انتشارها إلى توفير وسائل مبادلات جديدة[21]

أ. **الحساب:** هو "عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود للحساب تتقاص فيما بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء وعقد الحساب عقد تابع، بمعنى أنّه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة.[22]"

ب. **الأوراق التجارية:** "تعتبر الأوراق التجارية وسيلة دفع يسدد بها المدين ديونه فهي بالنسبة للذي حررها أوراق دفع أما بالنسبة للدائن فهي أوراق قبض "وهناك ثلاثة أنواع للأوراق التجارية:[23]

- **الشيك:** و هو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود القانونية وهو "عبارة عن وثيقة تتضمن أمرا بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه وقد يكون المستفيد شخصا معروفا أو مكتوب اسمه في الشيك[24] ويتم تداوله من يد إلى يد، إذا كان الشيك محررا باسم معين[25]لا يقتصر المجال التجاري في التعامل بنوع واحد في الشيك، بل يعرف هذا المجال أنواعا أخرى من الشيكات: الشيك المسطر، الشيك المعتمد الشيك المؤشر الشيك المسافر وسوف نتطرق إلى عرض هذه الأنواع.[26]
- **الشيك المسطر أو المخطط:** يقصد بتسطير الشيك وضع خطين متوازيين بينهما فراغ على وجه الشيك في وسطيه ومن الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد الاطلاع عليه والهدف

---

[18] - محمود سحنون: الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة، 2003 ،ص ص 18 -19.

[19] - مروان عطون: أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993 ،ص 24.

[20] - الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 45.

[21] - ضياء مجيد: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 29.

[22] - مصطفى كمال طه، علي البارودي: القانون التجاري (الأوراق التجارية – الإفلاس – العقود التجارية – عمليات البنوك)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001 ،ص 611.

[23] - شبايكي سعدان: المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1993 ،ص 195.

[24] - منصور بن عوف عبد الكريم: مدخل إلى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ،ص 25.

[25] - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص37.

[26] - مروان عطون: الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 54.

من التسطير هو تأمين الشيك من خطر السرقة والضياع أو التزوير وكذا التحقق من دفع قيمته إلى مالكه الحقيقي

- **الشيك المعتمد أو المؤكد:**هذا النوع من الشيك يعطي أمانا أكبر لحامليه أو بالأحرى يمثل ضمانا أكبر لرصيد العميل، ولكي يتم تأكيد الشيك الساحب يتقدم إلى بنكه وهذا الأخير يضع ختم يبين بأن رصيد الموجود يبقى مجمدا خلال فترة معينة من الزمن.[27]
- **الشيك المقيد بحساب:** "يوجد في بعض التشريعات الأجنبية نوع من الشيكات لا يمكن أداء قيمتها إلا لإجراء المقاصة[28]
- **الشيك المؤشر:**و هو شيك مؤشر من قبل البنك المسحوب عليه، حيث يفيد هذا التأشير إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير،[29]إذا فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل للوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك.
- **الشيك السياحي أو الشيك المسافر:** إن مصدر استعمال هذا النوع من والهدف الشيكات، البلاد الأنجلو سكسونية إلا أن استعمالها قد شاع في جل بلدان العالم،[30] و الهدف منه هو تخفيض مخاطر السرقة أو ضياع النقود التي يحملها المسافر وذلك بأن يستعمل المسافر الشيكات السياحية بدلا من النقود فيسلم المسافر نقوده إلى البنك ويسلمه البنك مجموعة أو أكثر من الشيكات من فئات معينة وتشمل كل مجموعة فئة واحدة من الشيكات .ويقوم ممثل البنك بتوقيع كل منها بما يفيد اعتماد البنك ثم يوقع العميل على صور الشيك بصفة المحرر أي الساحب وذلك باعتباره أنه قدم رصيد الشيك للبنك وأنه يسحب شيكا على البنك المودع لديه الرصيد، ويوقع العميل أمام البنك مرة ثانية على صدر الشيك في أعلاه كي يستعمل هذا التوقيع عند تقديم الشيك في الدفع وإن أراد العميل صرف مبلغ الشيك يتقدم إلى البنك ويوقع على ظهر الشيك بما يفيد استلام المبلغ، وعندئذ يقوم البنك الذي يدفع قيمة الشيك بمقارنة التوقيع الوارد على صدر الشيك في التوقيع الذي أجراه العميل على ظهر الشيك.[31]

ت. **الكمبيالة أو السفتجة:** و هي ورقة تجارية تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد.[32]محرر بمقتضى يأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين للمستفيد[33]

---

[27]- نادية فوضيل: الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ،ص 117.

[28]- عبد الحق بوعتروس، مرجع نفسه، ص 81.

[29]- نادية فوضيل، مرجع نفسه، ص ص 119–120.

[30]- راشد راشد: الأوراق التجارية (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 138.ص، 1999

[31]- مريم سالم عبد الله: الشيك بدون رصيد، تاريخ الإطلاع: 25 ماي 2009 - 00:13 ،على الموقع الإلكتروني : www.recherche.com

[32]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 33.

انطلاقا من هذا التعريف يتبين لنا أن "السفتجة تسمح بإثبات ذمتين في نفس الوقت ومن هذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع،[34]" وتؤدي وظيفتها كأداة وفاء عندما يتم تحرير بتاريخ يتزامن مع تاريخ استحقاقها وكأداة ائتمان عندما يعطي المدين مهلة للوفاء بحيث يكون تاريخ الاستحقاق لاحقا لتاريخ تحرير السفتجة.[35]

ث. السند لأمر: "يختلف السند لأمر على الكمبيالة في أنه لا يتضمن سوى طرفين هما المحرر والمستفيد ويصور العلاقة القانونية بين هذين الطرفين يكون بمقتضاها الأول محررا مدينا والثاني المستفيد فيحرر لأمره سندا يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين لا حق هو تاريخ البنك الاستحقاق للدائن أو لمن يحال لا مره السند[36]، وهناك طريقتان لاستعماله:

- إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق أي بنك يقبله فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة ولكنه سوف يخسر نظير ذلك جزء من قيمته هو مبلغ الخصم وهو أجر للتنازل عن السيولة والحلول محل هذا الشخص في دائنيته وتحمل متاعب تحصيل السند.
- استعماله في إجراء معاملات أخرى مع شخص آخر سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض ويتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير، شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير وعندما يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع، لذلك نقول أن السند لأمر هو ورقة تجارية تحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير، و تلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق.[37]

ج. **سند الرهن أو الإيداع أو الخزن:**هو وثيقة ضمان ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العامة، ويقدم هذا الوصل كبيان مقابل استلام هذه البضاعة من طرف المخزن ويتضمن معلومات عن صاحب البضاعة اسم المودع، مهنته، عنوانه، وعن البضاعة نفسها وهو قابلية التداول عن طريق التظهير بنفس شروط الورقة التجارية في حين يسمح سند الإيداع للمودع باقتراض مقابل رهن هذه البضاعة من خلال تقديم السند للمقرض وهو يشمل نفس المعلومات التي يحتويها الوصل وهذا يعني أنها يمكن فصل سند الإيداع عن الوصل وتحويله لأمر شخص آخر، وهكذا فإن الأصل في سند الإيداع أنه بيان ملكية البضاعة ويمكن بيع هذه البضاعة بتقديم سند الإيداع والوصل المرفق به غير أنه يمكن أن

---

[33]- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992،ص 17.

[34]- الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 34.

[35]- محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 167.

[36]- شبايكي سعدان، مرجع سابق، ص 194.

[37]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 33.

يتحول إلى وسيلة دفع إذا تم تظهيره لشخص آخر وهذا التظهير لا يدل على انتقال ملكية البضاعة،[38] وإنما يدل على رهن هذه البضاعة، كما يمكن خصمه لدى البنك.[39]

ح. **صندوق سند:** هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف هذا البنك أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أي لحامل السند ويحدث هذا عندما يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة وسند الصندوق على الرغم من أنه يعتبر سند لأمر .إلا أنه يلعب دور وسيلة دفع على غرار أوراق القرض التجارية فصاحب السند أو حامله يمكن تظهيره إلى الغير بهدف تسوية المعاملات التجارية أو الائتمانية، وبالتالي يمكن تداوله من يد إلى يد لهذا الغرض فسند الصندوق يمكن دائما أن يحرر لأمر حامله وتعتبر مدة سند الصندوق قصيرة لا يمكن أن تتجاوز في أقصى الحدود اثني عشر شهرا ويمكن لحامله قبل انقضاء هذه المدة أن يقدمه إلى البنك للخصم إذا احتاج إلى سيولة قبل تاريخ الاستحقاق وفضلا عن كل هذه الخصائص فهو يشمل وديعة لصاحبها في البنك على الرغم من أن إحداثه في أول الأمر كان بغرض القرض.[40]

خ. **سند النقل:** سند النقل هو "وثيقة تمنح من الناقل يثبت ملكية البضاعة سواء كانت في الطريق أو وصلت إلى الجهة المقصودة ويصبح هذا السند ورقة تجارية إذا تم إصداره أو تظهيره لحامله ويمكن تداول سند النقل عن طريق التظهير حتى وإن كان السند اسميا أي صادر لشخص مسمى وبالتالي يصبح وسيلة دفع.[41]

د. **السندات العمومية القصيرة الأجل:**تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية وتلجا الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن وعدم القدرة على الانتظار الاستعجالية النفقات والسندات العمومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الأساسي الموجود بينها هو في الجهات التي تصدرهما .كذلك، في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها أي سندات غير اسمية.[42]

---

[38]- رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص 145 -146.

[39]- الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص 35.

[40]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 35 -36

[41]- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 146

[42]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 36

ذ. **الدفع عن طريق التحويل المصرفي:**و هي عملية مصرفية يتم بمقتضاها نقل مبلغ من حساب مصرفي إلى حساب آخر بواسطة قيد المبلغ مرة في الجانب المدين من الحساب الأمر بالتحويل وقيد المبلغ مرة ثانية في الجانب الدائن من حساب المستفيد وقد يكون أمر التحويل كتابيا وهو الغالب أو شفويا عن طريق الهاتف.[43]

[43]- عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 82

المطلب الرابع: العوامل التي ساعدت على تطوروسائل الدفع الالكترونية

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الالكترونية محلها من أهمها:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

إن الإحساس بالأمان الذي ولدته نظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لنظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها:

- **انعدام الملائمة:** فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.
- **إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي:** لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع.
- **انعدام الأمن:** فالتوقيعات يمكن أن تزور ويمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال.
- **تكلفة المدفوعات أعلى:** إن كل معاملة تكلّف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبة للمدفوعات الأصغر تغطي هذه التكاليف المصروفات،[44] ومن الجرائم التي يواجهها المجتمع في وسائل الدفع التقليدية هي إعطاء الشيك ثم إصدار أمر بعدم صرفه وتقع الجريمة إذا سحب أو أعطى الشيك الرصيد كله أو بعضه قبل تقديم الشيك إلى البنك بحيث لا يترك مقابلا للوفاء أو أن يصدر الشيك ويكون الرصيد وقت الإصدار كافيا وقابلا للسحب ولكن يصدر الساحب أمرا إلى المسحوب عليه بعدم الدفع وذلك بصرف النظر عن الأسباب التي دفعت الساحب إلى ذلك.[45]

2. استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال في المجال المصرفي:

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الانترنت،[46] التي أضحت عماد الثورة المعلوماتية واقتصاد المعرفة وبظهور تكنولوجيا الشبكة العالمية حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات والمواقع على الانترنت[47]، بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت على استعمال العملاء لهذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها. وأصبح العائد من استعمال هذه الخدمة يمثل 13% من مداخيل المصارف ثم تطورت هذه الخدمة بإقامة مصرف كامل يقدم خدماته للعملاء من خلال شبكة الإنترنيت والتي يطلق عليها المصرف الصوري أو الاعتباري ومع ظهور شبكة أجهزة الدفع الالكتروني والتي يراد بها أجهزة ربط الحاسوب

---

[44]- حماد عبد العال طارق: التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص ص 145 -146.

[45]- محمد محمود المصري: أحكام الشيك مدنيا وجزائيا، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص ص 265 -267.

[46]- أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008 ،ص 36.

[47]- أيمن الشربيني، من يحكم الانترنيت، حوار ساخن في إطار العولمة – إسكوا اليوم – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003 ، ص 15.

الخاصة بالعميل بأجهزة المصرف الذي يتعامل معه بحيث يوفر له الخدمات والمعاملات المصرفية التي تلائمه حيث تعرف هذه الخدمة بالبنك المنزلي والتي انتشرت أخيرا بصورة كبيرة لدى الشركات والمؤسسات ذات التعاملات المالية الكبيرة مع المصارف حيث أن هذه التقنية أحدثت نقلة نوعية حيث أنها جعلت الاتصال بين المصرف وعملائه أكثر سرعة وأقل تكلفة وأكثر كفاءة ومستمرا على مدار 24 ساعة.[48]

3. التوجه نحو التجارة الالكترونية:

لقد أثير موضوع التجارة الالكترونية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع العام للمنظمة في فيفري 1998،[49] وعليه يجمع المتتبعون للنشاط التجاري أن الاتجاه العام بين مختلف الوسائل المستخدمة أن المشهد التجاري الحالي يتجه نحو ابتكار برامج وبروتوكولات جديدة واعتماد إجراءات أمنية و تشريعات قانونية من أجل بناء صرح جديد للتجارة يعرف بالتجارة الالكترونية.[50]

فيمكن تعريفها بأنها مجموعة المبادلات التجارية التي يتم من خلالها الشراء عبر شبكة اتصالات عن بعد،51 و تهدف إلى إزالة جميع الحواجز التجارية التقليدية ودفع قطاع الأعمال إلى الاعتماد على الابتكارات التكنولوجية لكي يتسع انتشارها في الاقتصاد العالمي.[52]

---

[48]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص ص 34 -35.

[49]- السيد عليوة: التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002،ص 18.

[50]- محمود سحنون، التجارة الإلكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد، العدد 3 ،مخبر المغرب الكبير للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005،ص 71.

[51]- Christine Bitouze : le commerce électronique hermès, Paris, 1999, p 113.

[52]- الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003،ص 43.

المبحث الثاني: التحول إلى وسائل ونظم الدفع إلكترونية

مع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية تمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة فقد اعتمد نجاح التجارة الالكترونية في مراحله الأولى على استخدام بعض وسائل الدفع المتاحة، ومع التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم استحداث وسائل دفع جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل لتسوية المعاملات التجارية والمالية بين المتعاملين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية، خصائصها وأهميتها

تعبر وسائل الدفع الإلكترونية عن الصورة أو الوسيلة الإلكترونية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية والفرق الجوهري بين سابقتها هي أن كل عملياتها وتسييرها يكون إلكترونيا ولا وجود للأوراق النقدية أو للأوراق التجارية في تسوية الالتزامات بين الدائن والمدين.

1. مفهوم وسائل الدفع الالكترونية:

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع إلكترونية ومصطلح إلكتروني: يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية، في تبادل المعلومات وتخزينها.[53]

تتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، البنك الذي أصدر وسيلة الدفع، البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع (وشبكة البطاقات .من جهة أخرى، يعرفها البنك المركزي الأوربي: "بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية"، وهذا يعني أن وسائل الدفع الالكترونية هي عبارة عن تحويل

معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة). وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان[54].

2. خصائص وسائل الدفع الالكترونية :

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص الآتية :ي

[53]- محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 44.

[54]- محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 45.

- يتسم نظام الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنها وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .
- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.
- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية .
- يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.
- يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين :

- **الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.
- **الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كشيك لتسوية أي معاملات مالية.

يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

النوع الثاني: شبكة عامة حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.[55]

3. أهمية وسائل الدفع الالكتروني:

بعدما كانت التسويات المالية تتم عن طريق وسائط مادية ملموسة ومعروفة وهي أدوات الوفاء الشائعة الاستخدام من النقود والشيكات ومع اتساع نطاق التجارة الالكترونية[56] أصبحت تلك الوسائل المادية لا تصلح في تسهيل المعاملات التي تتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت، حيث

[55] - محمد حسين منصور: المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ،ص ص 120–122.

[56] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص 38–39.

تتوارى المعاملات الورقية،[57] حيث أصبح الأمر يحتاج إلى وسيلة جديدة للدفع تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية فظهرت وسائل تواكب التطورات الحاصلة وتم التعبير عن هذه الوسائل بمصطلح الدفع الالكترونين،[58] التي يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك أو رقم بطاقة بنكية عن طريق البريد أو من خلال فاكس أو إرسال البيانات الخاصة بحسابه البنكي، حيث يستطيع العميل من خلال هذه البيانات اقتطاع الثمن من حساب العميل ولكن هذه الوسائل لا تتفق وخصوصية التجارة الالكترونية

ومقتضيات السرعة فيها إذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة الاتصالات اللاسلكية موحدة عبر حاسبtélématique[59]

[57]- محمد حسين منصور، مرجع نفسه، ص 120.

[58]- محمد حسين منصور، مرجع نفسه، ص 120.

[59]- محمود حسين منصور، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثاني: الوسائط المصرفية الالكترونية

مع تطور أساليب تكنولوجيا المعلوماتية وتوسع استخدامها عبر شبكة اتصالات ظهرت وسائط مصرفية الكترونية إذ تمثل برنامج لحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تستعمل من أجل تنفيذ الإجراء أو الاستجابة بقصد إنشاء أو إرسال أو تسليم رسالة معلومات دون تدخل شخصي ويتم تداولها من خلال عدة أشكال من أهمها:

أ. الهاتف المصرفي: البنك المحمول:

أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي كخدمة يتم تأديتها لمدة 24 ساعة يوميا طوال العام حتى أيام الإجازات والعطل الرسمية.[60]إذ يوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك يستطيع العملاء الاستفسار عن حساباتهم كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التلفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنت العالمية ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي.

ب. خدمات المقاصة الإلكترونية المصرفية:

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية وظهر نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي الذي تتم فيه خدمات مقاصة الدفع الإلكترونية للتسوية الإلكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة وينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبدون إلغاء أو تأخير مع توفر عنصر دفع هذه المدفوعات بقيمة اليوم نفسها[61]

ت. الانترنت المصرفي أو بنك المنزلي:

استخدم نظام المصارف المنزلية أول مرة عام 1980 بواسطة مصرف United American Bank بولاية تنسي الأمريكية ولكن استخدامه على نطاق تجاري واسع لم يتحقق إلاّ بعد انتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية حيث مكن الكثير من الزبائن استخدام تلك الحسابات في التعامل مع هذا النظام الذي يعتمد على عملية تحويل البيانات حيث يتم ربط الحاسب الآلي للمصرف بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسائط الاتصال التي تهدف إلى توفير الخدمات المصرفية للعملاء[62]، ومن أهم هذه الخدمات:

- توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها وتحقيق الكفاءة والفعالية في عملية تسويق خدماتها المالية حتى في المناطق البعيدة والنائية والتي لا تتوفر لهذه البنوك فروعا فيها .
- يمكن العملاء من التأكد من أرصدتهم لدى المصارف.

---

[60]- أحمد محمد غنيم: الإدارة الإلكترونية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2004 ،ص 304.

[61]- محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 127.

[62]- رضا صاحب أبو حمد آل علي: إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ،ص 27.

- يسهل على العملاء طريقة دفع الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- تساعد أيضا وترشد إلى استخدام الطريقة المثلى في إدارة المحافظ المالية من أسهم وسندات.
- تمكن العملاء من الاستفادة من النشرات الالكترونية الإعلانية الخاصة بكل الخدمات المصرفية.
- تحدد طريقة تحويل الأموال من حسابات العملاء المختلفة.
- تسهل إمكانية عقد الاجتماعات عن بعد على شاشات الكمبيوتر لمناقشة استفسار العملاء واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء المتخصصين في ذلك.[63]

ث. القابض:

عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى مباشرو عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء نظير عمولة معينة.[64]

[63] - أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 305.

[64] - محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 128.

المطلب الثالث: أشكال التأمين على الدفع الالكتروني

لا شك في انه عندما تتم عملية الدفع والتحويل بوسائل الكترونية عبر شبكة مفتوحة تزيد من مخاطر الاختراق والإطلاع على المعلومات تخص الآخرين وحتى التلاعب بحساباتهم ما يحتم على المؤسسات المالية وجوب توفير الأمان والثقة لعملائها بغية تشجيعهم على التعاملات الالكترونية،[65] ومن ثم أوجب اللجوء إلى وسائل التأمين لتوفير الأمان والثقة بين المتعاملين لضمان فعالية ونجاعة وسائل الدفع الالكترونية، مما يضمن نجاح الصفقات التجارية عبر هذه الشبكات وتتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني مهمة توفير الأمان والثقة المتبادلة،حيث يتم تحديد الدائن والمدين، أي أطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة ويتم عمل أرشيف، يسهل الرجوع إليه، للمبالغ التي يتم سحبها بهذه الطريقة وهذا ما يعرف بنظام المعاملات الالكترونية الآمنة، ويحقق هذا النظام عدة ضمانات أساسية أهمها: التكاملية أي ضمان أن الرسالة المرسلة هي الرسالة المستقبلة عن طريق البصمة الرقمية وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة، والتحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان وشخصية البائع.[66]

كذلك من أشكال التأمين المستحدثة ما يسمى بالحوائط النارية WallsFire وقد ابتكرت هذه التقنية العديد من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتأمين الشبكات، وهي من أهم الأدوات الأمنية المستخدمة في تأمين الشبكات، ومنع الاتصالات الخارجية المريبة في الانترنت من الوصول إلى داخل الشبكة.[67]

كما أن هناك بروتوكول الطبقات الأمنية والذي ادخل هذا النظام من طرف شركة وهو برنامج بروتوكول تشفير متخصص في نقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الانترنت بطريقة آمنة، بحيث لا يمكن لأي شخص إلا المرسل والمستقبل يمكن قراءتها وتكون قوة التشفير فيها قوية، ويصعب فكها ويقوم هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على الكمبيوتر المستخدم بالكمبيوتر المزود (الخادم) الخاص بالموقع المراد الشراء منه، وهذا طبعا إذا كان الكمبيوتر الخادم مزودا بهذه التقنية، ويقوم هذا البرنامج بتشفير أي معلومة صادرة من ذلك المتصفح وصولا إلى الكمبيوتر الخادم الخاص بالموقع باستخدام بروتوكول التحكم بالإرسال وبروتوكول الانترنت اللذان يعرفان بـ Internet/ Protocol Transfer Control Protocol ولقد سميت بالطبقة الآمنة لأن هذا البرنامج يعمل كطبقة وسيطة تربط بين بروتوكول التحكم بإرسال وبروتوكول إرسال النص الفائق Hyper texttransfer[68] كذلك يوجد بروتوكول الحركات المالية الآمنة و يسمح هذا البروتوكول الذي أدخلته كل من internationale و Master cardو Visaبمعرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الالكترونية حتى أنه يعتبر بمثابة الحاكم

---

[65]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص 146.

[66]- محمد حسين منصور، مرجع نفسه، ص 123 -124.

[67]- حيدر أمير، الدفع الالكترونية من يحميه، تاريخ الإطلاع: 25 ماي 2021،على الساعة 19 سا23 و د على الموقع الالكتروني www.Islamonline.Net

[68]- عزة العطار، التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، 2003، ص 227.

في أغلب عمليات الدفع التي تجرى عبر الانترنت وقد قامت كبرى البنوك بالاشتراك مع كلتا الشركتين من أجل الوصول إلى معايير قياسية ونظام موحد حتى أصبح بروتوكول Set هو البروتوكول الآمن الأول المقدم من طرف شركات الائتمان لاستخدام بطاقات الائتمان ولتنفيذ العمليات التجارية.

و هو يوفر الخصوصية والتأكد من الهوية والتكامل أي أن المعلومات التي يتم نقلها هي معلومات صحيحة ومتكاملة لم يتم تغييرها أو تضييعها وعدم إنكار أحد طرفي التعامل البائع أو المشتري.[69]

وقد نتج عن تطور شبكة الانترنيت بروز التجارة الإلكترونية ووسائل دفع جديدة إلكترونية اتّخذت أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات.

[69]- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 160.

المبحث الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكترونية

نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التجارة الالكترونية، الذي تمخض عنها وسائل دفع الكترونية حديثة يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الالكترونية بشكل عام وتسوية المعاملات المصرفية بشكل خاص والتي تتميز بطابعها الالكتروني مسايرة بذلك التطور الاقتصادي في هذا العصر الرقمي، وتعددت هذه الوسائل الالكترونية واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور لها في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات أخذا أشكالا جد متطورة ومتنوعة.

المطلب الأول: البطاقات البنكية و أنواعها

تعتبر البطاقات البنكية من أكثر وسائل الدفع الالكترونية تداولا نظرا للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات خاصة مع تطوير عنصر الأمان فيها فضلا عن السهولة التي تتيحها في المعاملات المصرفية الالكترونية

1. البطاقات البنكية:

"عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية بأبعاد قياسية معينة مدون عليها بيانات مرئية وغير مرئية تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود،[70] التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف،[71] وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها يذكر عليها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه،[72] حيث يتم صرف هذه الأموال من البنوك من خلال ماكينات الصرف الآلية المنتشرة.[73]

2. أنواع البطاقات البنكية: وهناك عدة أصناف لهذه البطاقات من أهمها:

- **البطاقات الائتمانية:**وهي "البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان،[74] يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض إلى الشهر التالي ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين،[75] وتنقسم إلى قسمين: بطاقات ائتمان متجددة وبطاقات ائتمان غير متجددة

- **بطاقات الائتمان المتجددة:**هي نوع من بطاقات الدفع تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات للبنك المصدر لتلك البطاقة فالائتمان المتولد عن استخدام هذه البطاقة يعد دينا متجددا على صاحبها، أي أن صاحب البطاقة غير ملزم بدفع قيمة الفاتورة المرسلة إلى البنك كل شهر بل هو ملزم بدفع جزء منها فقط حسب الاتفاق بينه وبين البنك وهو مخير في الباقي بين أن يقضي في الموعد المحدد أو يدعه معلقا بذمته، ويكون ملزما بدفع فوائد شهرية على هذا التأخير في الدفع وتحسب الفوائد بصفة يومية على المبالغ المتبقية.[76] وتلجأ بعض البنوك لمطالبة العميل بمبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة .تسمى ببطاقة الائتمان المضمونة بودائع

---

[70]- فؤاد قاسم مساعد قاسم الشيبعي، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 362.

[71]- رأفت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999 ،ص 18.

[72]- محمد توفيق سعودي، بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها، دار الأمين للنشر، 2001، ص 260.

[73]- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص 260.

[74]- نادر شعبان، إبراهيم سواح، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ،ص 19.

[75]- المراكز المالية المصرفية، دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، العدد 3، الأكاديمية العربية المصرفية، الأردن، 1995، ص 19.

[76]- علي محمد أبو العز، مرجع سابق، ص ص 234 --235.

توفير ذات فوائد، حيث تستعمل هذه الأخيرة لضمان خط الائتمان الذي توفره البطاقة للعميل وتتاح هذه البطاقة للأفراد غير مؤهلين أو لأنهم مدرجون في شريحة ائتمانية متدنية بسبب المشكلات المالية[77] ومن الأمثلة على هذا النوع من البطاقات الائتمانية المتجددة : بطاقة الانترنتInternet card وهي بطاقة بلاستيكية تلزم بها شركةVisa card و Master cardالمصارف بإصدار هذه البطاقات إذ يكون عليها رقم شخصي افتراضيVirtual number يسلم إلى حامل البطاقة وهي بطاقة الائتمان الخاصة بالتسوق عبر الانترنت أو عبر وسائل إلكترونية بوجه عام ويعين فيها حد السحب بشكل منخفض قياسيا على غيرها من البطاقات 2000 دولار أمريكي تقريبا من أجل الحد من مخاطر الغش والاحتيال وكذلك من أجل زيادة عامل الاطمئنان للحامل عند تعيين رقم بطاقته خلال إجراء عملياته عبر الشبكة لأن السحب من بطاقة الائتمان يكون في العادة مرتفعا كما يمكن لحامل البطاقة أن يطلب تعديل سقف السحب للبطاقة في العملية الواحدة أو بشكل دائم إذا كانت عملياته تتطلب ذلك شرط موافقة المصرف.[78]

- **بطاقة الائتمان غير المتجددة:** تسمى كذلك بطاقة الخصم الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها انه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (ائتمان) مساو لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان. ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها. وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه، ومن أهم هذه البطاقات:[79]

بطاقة الصرف البنكي تعرف هذه البطاقة أيضا ببطاقات الصرف الشهري، لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد بالكامل خلال نفس الشهر الذي يتم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد،[80] ومن ثم لا يتحمل العميل جراء ذلك أية فوائد وتقع في مقدمتها البطاقة الخضراء و American Express

[77]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع نفسه، ص 19.

[78]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص ص 96 -97.

[79]- علي محمد أبو العز، مرجع سابق، ص ص 233 -234.

[80]- أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص ص 307 -308.

- **البطاقات غيرالائتمانية:**

هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقات ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي ائتمان، ويمكن تقسيم هذه البطاقات كما يلي:[81]

- **البطاقات المدينة:** تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة.[82]إذ تسمح لحاملها تسديد مشترياتهم من خلال السحب على حساباته الجارية في المصرف مباشرة. أي أنه بدلا من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقا كما هو الحال في البطاقة الائتمانية فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى البائع (التاجر) عند استعماله لهذه البطاقة فإذا كانت البطاقة المدينة على الخط فإن تحويل الأموال يتم عادة خلال اليوم نفسه الذي يتم فيه تنفيذ معاملات الشراء أما إذا كانت البطاقة المدينة خارج الخط فإن التحميل يتم خلال عدة أيام لاحقة،[83] و يمكن أن نميز هذه البطاقات من خلال عدة معايير.
- معيار إقليم قبول البطاقة (قبول البطاقة): وفقا لهذا المعيار هناك نوعان من البطاقات
- البطاقة الدولية: مثل فيزا، ماستر كارد، أمكس، دينز كلوب، ويمكن استخدامها داخل البلاد المصدرة وخارجها.
- البطاقة المحلية: وتستخدم داخل البلاد المصدرة فيها بالعملة المحلية.[84]

- **معيار العمليات المنجزة بالبطاقة: ونجد فيه:**

بطاقة الخصم الفوري: يستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء فقط[85] إذ يشترط لإصدار هذه البطاقات أن يكون للعميل له حساب في البنك فيه رصيد إذ يستطيع البنك المصدر لهذه البطاقة أن يخصم منه ما يحصل عليه حامل البطاقة عند استعمالها ويجب أن لا ينقص رصيد حسابه من المبلغ الذي يمكن أن تؤمنه بطاقة الائتمان أي أن الحد الأعلى للائتمان هو رصيد الحساب الموجود في البنك. وبذلك يكون رصيد الحساب البنكي أشبه ما يكون بضمان نقدي فالبنك لا يقدم لحامل البطاقة قرضا ولا يسمح له باستعمالها إلا في حدود رصيده وكلما قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم المصدر لها بالبنك بالسحب مباشرة من حسابه لتسديد قيمة فاتورة مشترياته التي تصل إلى البنك من طرف التاجر ومن الواضح أن هذه البطاقة تشبه كثيرا الشيك الذي يستحق

---

[81]- سميحة القيلوني، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002 ،ص66.

[82]- عبد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني: أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 1997 ، ص 72.

[83]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 19.

[84]- أنطوان خليل الهندي: العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998 ،ص 160.

[85]- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 82.

الدفع لمجرد الإطلاع عليه والتاجر يقبل قيمة البضائع أو الخدمات بمجرد الإطلاع على البطاقة.[86] وقد يتعدى حامل البطاقة الحد المسموح به فيجب أن تؤخذ موافقة من قسم الائتمان الخاص بالبنك المصدر وإذا تمت الموافقة يتم حساب باقي المبلغ على نظام بطاقة الائتمان.[87]

- **بطاقة الشيكات :** تتضمن هذه البطاقة اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد المسموح له بالسحب بموجبها وعندما يرغب العميل في استخدامها في السحب أو الشراء فإنه يقدم البطاقة ليقوم التاجر بتدوين رقمها على ظهر الشيك الذي يسحبه العميل كما يقوم بمطابقة توقيعه على الشيك مع توقيعه على البطاقة، والتأكد من صلاحية البطاقة وبهذه العملية يكون البنك ضامنا دفع قيمة الشيك للمستفيد في حدود المبلغ المحدد بالبطاقة،[88] ومن ثم فإن هذه البطاقة لا تستخدم باستقلال عن الشيك، وإنما تعمل إلى جانبه والسبب في إصدار مثل هذه البطاقات هو رفض التجار التعامل بالشيكات خشية عدم وجود رصيد للعميل يسمح بالوفاء بقيمة المشتريات فتقوم البنوك بدعم عملائها بإصدار بطاقات الضمان.[89]
- **الآلي السحب بطاقة:** لقد عرفت أجهزة الصرف الآلي تطروا كبير للتقليل من عدد المعاملات داخل البنك ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية حيث تم إنشاء محطات صرف آلي،[90] لتمكن العميل بمقتضاها من سحب مبالغ نقدية من حسابه في حد أقصى متفق عليه وظيفتها الوحيدة السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن خدمات أخرى منها الإطلاع على الرصيد، إجراء تحويلات، طلب كشف الحساب، طلب دفتر الشيكات واستلامه.[91]
- **الخصم بطاقة:** يتميز هذا النوع من البطاقات بأنه لا يتضمن ائتمان، بل يتم خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال مثلما هو الحال بالنسبة للبطاقات الصراف الآلية، ويلاحظ أن هذا النوع من البطاقات يمكن أن يستخدم على نفس شبكات الآلات السابقة ويعود ارتفاع معدل استخدامها إلى ما يلي:
  - الإقبال المتزايد من قبل العملاء والتجار وازدياد تعودهم عليها
  - تزايد اللجوء إلى أساليب التسويق الهجومية من جانب البنوك

---

[86] - علي محمد أحمد أبو العز، مرجع سابق، ص 233.

[87] - عصام عبد الفتاح مطر، مرجع نفسه، ص ص 82 -83.

[88] - محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 464.

[89] - سميحة القليوبي، مرجع سابق، ص 68.

[90] - المراكز المالية والمصرفية: أجهزة الصرف الآلي الضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7 ،العدد 3 ،الأكاديمية العربية المالية المصرفية، الأردن، 1999 ،ص 44.

[91] - محمد شكرين: بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005 ،ص 63.

- الجمع بين نظام Automated Teller Machines واستخدام نقطة البيع Pointy of Sale في بطاقة واحدة لعب دور كبير في ذلك[92]

- **البطاقة المدفوعة مسبقا:** تقوم هذه البطاقة على أساس تثبيت مبلغ محدد.[93]ويتم استخدامها بمعاملات لدى المحلات المختلفة وذلك بإدخالها في آلة قارئة لهذه البطاقات ويتم خصم قيمة المعاملة من القيمة المخزنة عليها مثل بطاقات التليفونات ووسائل النقل... الخ، وبعض هذه البطاقات قد يكون محدود الاستخدام بعملية واحدة مثل البطاقات التي تستخدم لغرض خاص مثل بطاقة التليفون[94] وبسبب الإصدارات المتزايدة والمتعاقبة لأنواع هذه البطاقات فإنه ليس من السهل التوصل إلى إحصاء دقيق لحجمها الحالي.[95]
- **بطاقة الدفع الآجل :** الأصل في بطاقات الائتمان على أساس أن الدفع الشهري يقوم البنك المصدر بجمع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين ويقوم العميل بدفع ما عليه بالمستحقات نتجت عن استخدام البطاقة بما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر ويمتد هذا التاريخ عادة من شهر إلى حوالي شهرين في أقصى الحالات وذلك ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان الأخرى من تاريخ الإرسال البنكي المصدر لكشف الحساب، ومطالبة العميل بالسداد وتمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب فوائد عليها ويتضح من هذا الأسلوب أنه لا يلزم أن يكون لحامل هذا النوع من البطاقات رصيد سابق باستخدام البطاقة لأنه يحصل عن كل استخدام على قروض بدون فوائد بقيمة مشترياته.[96]
- **بطاقات حسب معيار الخدمة المقدمة:**

أ. **بطاقة الائتلاف/الانتماء:** بطاقة مصممة خصيصا لجلب جماعات محددة إلى الانتماء لجمعيات أو روابط أو منظمات اجتماعية، تشجع على استعمالها ومقابل تشجيع الأعضاء اقتناء هذا النوع من البطاقات فإن الجمعية تحصل على عمولة بنسبة مئوية من الدخل المتحقق من خلال استعمال البطاقة.[97]

ب. **بطاقات السماحات:** المكافآت/البطاقة ذات العلامة التجارية المزدوجة :هي بطاقة بلاستيكية تصدر عن مصارف أو مؤسسات مالية بإتحاد مع مؤسسات تجارية أو خدماتية إلى زبائنها أو زبائن مرتقبين

---

[92]- أحمد عبد الخالق: البنوك والتجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، لبنان، 2002،ص 490.

[93]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 19.

[94]-أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 92 .

[95]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع نفسه، ص 19.

[96]- محمد شكرين، مرجع سابق، ص 64.

[97]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 19.

لتشجيعهم على التعامل مع هذه المصارف كما أنها تمنح للعملاء مكافآت مقابل استعمالها في حين تمنح البطاقة ذات أو المؤسسات[98] العلامة التجارية المزدوجة نفس هذه السماحات، ولكنها تعرض من قبل المصدر بالتعاون مع منشأة التجزئة يحقق المصدر من ذلك تخفيض تكاليف تسويق البطاقة وزيادة عدد حملتها في حين تستفيد الجهة المتعاملة معه من تثبيت اسمها على البطاقة كوسيلة ترويج.[99]

الشكل الموالي يبين معايير وأنواع البطاقات البنكية:

الشكل رقم (01): معايير و أنواع البطاقات البنكي

الشكل رقم : (01) معايير و أنواع البطاقات البنكية

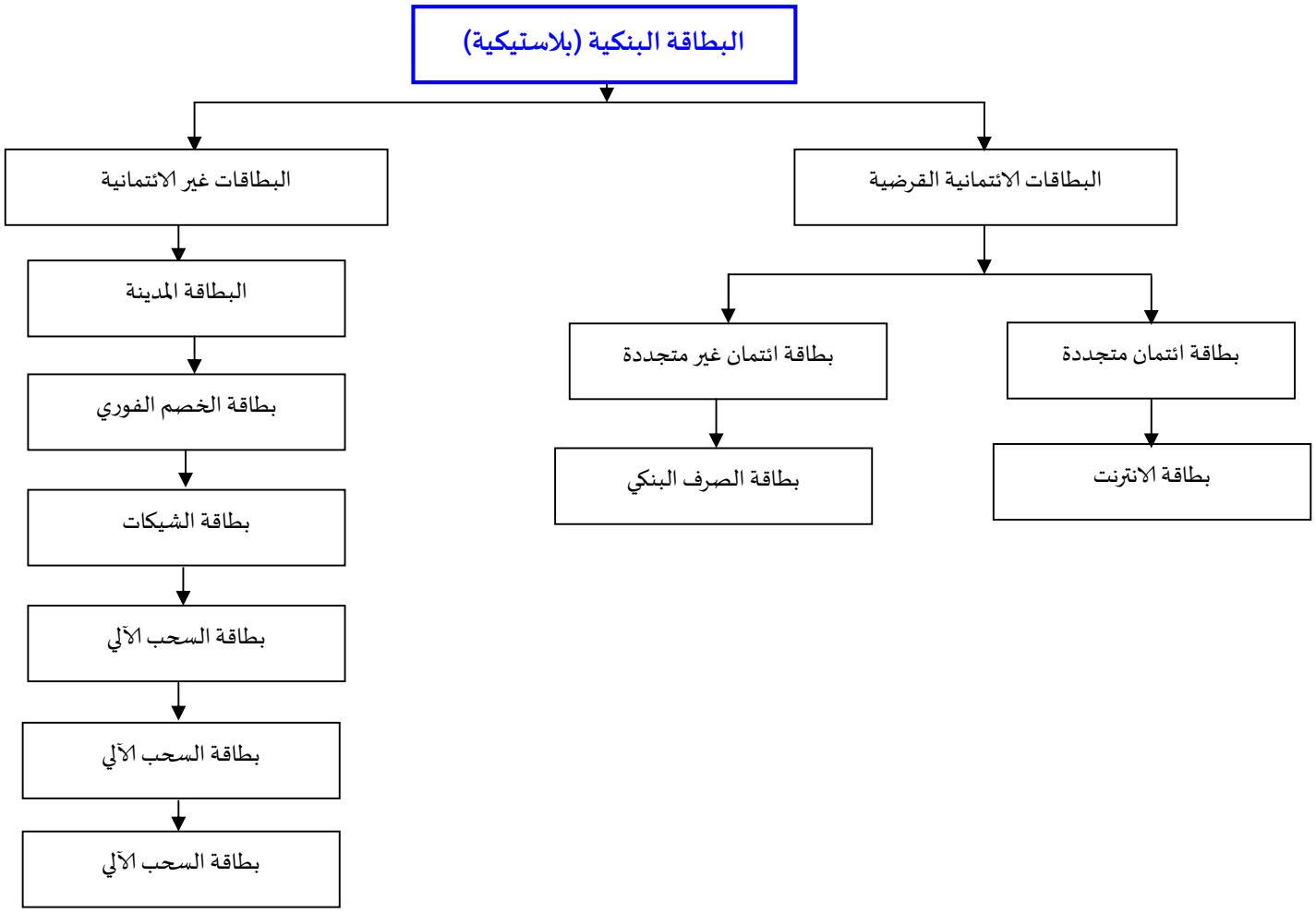

المرجع: نواف عبد الله أحمد باتوباره، أنواع بطاقات الائتمان وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس ، العدد الرابع ، الأردن، ديسمبر1998، ص 47.

[98]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص 94.

[99]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع نفسه، ص 19.

3. مزايا و إيجابيات البطاقات البنكية:

انطلاقا من دراستنا حول البطاقات البنكية قمنا بتمييز كل ما هو إيجابي حيث أنه تقدم هذه الأخيرة منافع مشتركة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللاقتصاد وسوف نقوم بعرض هذه المزايا كما يلي:

أ. بالنسبة لحاملها (البطاقة):

- تحقق لحامل البطاقة سهولة وأمان على الأموال من حملها معه وما قد يتضمنه ذلك من خطر السرقة أو الضياع.
- تيسير لحاملها السداد من أي عملة كانت وبهذا يستريح العميل من إجراءات دخول العمولات وخروجها في بعض البلدان التي بها قيود على تحويل العملة، أو منع خروجها أو دخولها.
- قد يلتزم التاجر بتخفيض ثمن السلعة لحامل البطاقة عن السعر السوقي حسب الالتزام مع الجهة المصدرة للبطاقة.[100]
- الاستفادة من الاقتراض من البنك أو الشركة المصدرة وفي هذا تمنح له الائتمان المجاني لفترات محددة .
- تمكن من إعطاء حق استخدام بطاقة الدفع مثلا لشخص آخر تفيده في حالة السفر أو الطوارئ - . تمكن هذه البطاقة من إثبات شخصية لحاملها خاصة في حالة السفر، إن ضياع هذه البطاقة لا يمثل مشكلة لحاملها إذ ما عليه إلا أن يتقدم بإبلاغ للجهة المصدرة حيث تقوم هذه الأخيرة بصرف بطاقة جديدة وإبلاغ المحلات التجارية برقم البطاقة الضائعة حتى لا يساء استخدامها.[101]

ب. بالنسبة للتاجر:

- يستقطب التاجر عملاء جددا وبنوعية جديدة وثقافة عالية.
- تخفف على التاجر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره فيؤمن عليها من السرقة أو الضياع .
- يعمد أكثر التجار إلى إضافة النسبة التي يقتطعها مصدر البطاقة من فواتيرهم إلى سعر السلعة، ومن ثم فإن استخدام البطاقة لا يؤدي إلى انخفاض معدل أرباحهم وبالتالي صارت بالنسبة إليهم عملية الوفاء للبطاقة مجدية ومقيدة.[102]
- ليس هناك أفضل أمانا وأقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين لهم.[103]
- أزاحت عبئا كبيرا وهو متابعة ديون العملاء حيث أصبح هذا العبء على عاتق البنوك والشركات المصدرة لهذه البطاقة.[104]

---

[100]- علي محمد أحمد أبو العز، مرجع سابق، ص 235

[101]- عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002،ص 47

[102]- علي محمد أحمد أبو العز، مرجع سابق، ص ص 236–237.

[103]- عبد الهادي النجار، مرجع سابق، ص 50.

ت. **بالنسبة لمصدرها:**

- استيفاء رسوم إصدار البطاقة وتجديدها وتبديلها عن الضياع أو السرقة.
- تحصيل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر عند تسديده لقيمة قسيمة البيع أو الخدمة كما قد يحصل على نسبة من الثمن عند تسديد العميل ما عليه كأجر على تسديد البنك دينه للتاجر.
- غرامات التأخير عند عدم السداد ما على العميل حسب الوقت المحدد (الفائدة)
- الحصول على فرق سعر العملة الأجنبية إذا كان التسوق بها عند تحويله عملة محلية إليها فهو يأخذ فائدة بيع الصرف عندما يسدد بالعملة الأجنبية ويستلم بالعملة المحلية.
- العلم بنظام البطاقة يسمح للبنك بتأدية الدفع والسحب وما يترتب عن ذلك من خفض التكاليف وسهولة عملية المراقبة.[105]
- يمثل نظام البطاقات في حد ذاته إشهارا للبنك .
- ضمان عدد كبير من حاملي البطاقات كزبائن دائمين للبنك - .إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه حتى ترجع عليه كوديعة.[106]

ث. **بالنسبة للاقتصاد:**

من البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات اقتسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.[107]

---

[104]- أحمد سفر، مرجع سابق، ص 184.

[105]- علي محمد أحمد أبو العز، مرجع سابق، ص 236.

[106]- محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003 ،ص 68.

[107]- عبد الهادي النجار، مرجع سابق، ص ص 51 -58.

المطلب الثاني: البطاقة الذكية

لقد كانت ولادة البطاقة الذكية استجابة لطلبات المستهلكين المتنامية نحو الاستفادة من نظم متقدمة للمدفوعات تؤمن لهم الملائمة في الزمان والمكان والاستعمال والحماية من التزوير والمحافظة على الخصوصيات الشخصية بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية وإنجاز المدفوعات من خلال استعمال تشكيلة متنوعة من الأدوات الالكترونية.[108] و يرى البعض إدراج البطاقات الذكية تحت بند البطاقات البلاستيكية على أساس أنها عبارة عن جيل جديد من البطاقات بينما يرى البعض الآخر إدراجها ضمن النقود الالكترونية على اعتبار أنه يمكن تخزين قيم النقود فعليا عليها على عكس البطاقات العادية .إلا أنه نظرا للأهمية الفائقة التي اكتسبتها في الآونة الأخيرة فإننا نعتبرها وسيلة مستقلة للدفع الالكتروني لا تتبع أي تصنيف.[109]

أ. **مفهوم البطاقة الذكية:** هي بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي،[110] تخزن في داخلها شرائح للذاكرة وهي تشبه الكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل للبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود المصروفات المالية التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري وتعد هذه البطاقة الجديدة من البطاقات التي يختار العميل طريقة التعامل بها سواء كان التعامل عن طريق الدفع أو الائتمان.[111] ويتيح هذا النظام لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية للتدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها.[112] كما أنها تحتوي معالجا دقيقا يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية فضلا عن إمكانية تعاملها مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويضا أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري على البائع كما أن القدرة الاتصالية لها تمنحها الأفضلية على الشريط المغناطيسي لبطاقة القيمة المخزنة التي يتم تمريرها على قارئ البطاقات،[113] ومع التطور غير المسبوق في مجال تكنولوجيا الاتصالات ابتكرت منظمة الفيزا العالمية بالتعاون مع شركة توشيبا للإلكترونيات بطاقة ذكية جداSuper smart card وتتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل بأن عملية الدفع التي تتم باستخدامها تنفذ من خلال نظام كتابي الكتروني مشفرCryptographicوتسمى الكتابة الخوارزمية وهذه البطاقة تحتوي على معالج صغير للبيانات مع ذاكرة وشريط ممغنط وشاشة عرض ومفاتيح ذات ألياف محشوة في نسيج البطاقة.[114]

---

[108] - مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 13

[109] - عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص ص 85–86

[110] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص 99

[111] - رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 54

[112] - محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 126

[113] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص 100

[114] - محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 466

ب. **مميزات البطاقة الذكية:**يمكن القول أن البطاقة الذكية تتميز عن البطاقات البنكية التي سبق ذكرها بالمميزات التالية:

- تمكن البطاقة الذكية حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري.[115]
- تتسم بسهولة الحصول عليها وذلك من خلال منافذ الصرف الالكتروني ومراكز البيع التجارية والهواتف وأجهزة التلفزيون التفاعلي ويعلق البعض قائلا: " إن هذه البطاقة الذكية قد تصبح دفتر شيكات المستقبل"
- حيث تعكس كل تعاملات العميل المالية ومدفوعاته.[116]

ت. **مزايا وإيجابيات البطاقة الذكية:** نظرا للأهمية الفائقة في اكتسابها في الآونة الأخيرة لأنها تحقق لمصدريها أو مستعمليها مزايا يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- **استعمال البطاقة الذكية كأدوات لتنفيذ المدفوعات:**

تنجز بواسطتها المعاملات الدائنة والمدينة بشكل أكثر أمانا وأقدر على مواجهة احتمالات التزوير إذ تشير رابطة البطاقات الائتمانية والمدينة إلى انخفاض حوادث التزوير والخسائر الناشئة عنها بنسبة 50 % منذ أن قررت استعمال تكنولوجيا البطاقة الذكية.

- **تكنولوجيا البطاقة الذكية كوسيلة أمنية:**

استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات.[117]

- **استعمالها في مجال الخدمات:**

استعمالها في التنقل بواسطة النقل العمومي أو القطارات وسيارات الأجرة كذلك تستعمل كجواز سفر للتعريف بالهوية .

- **البطاقة الذكية كمدراء للمعلومات:**تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء ما بين (03–16) كيلوبايت من المعلومات والقدرة على معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الانخفاض المتواصل في تكلفتها. كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيز العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات.
- **استخدام البطاقة الذكية كمحفظة الكترونية:**

---

[115]- أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 308

[116]- السيد أحمد عبد الخالق: التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة، القاهرة، 2006 ،ص 184

[117]- مركز إدارة البحوث والدراسات المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 14.

يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الالكترونية وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد بها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية على ما يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق إيرادات من استعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت بها سنة 1993 حوالي 1,8 تريليون.[118]

[118]- عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية

أيضا من وسائل الدفع الالكترونية التي ظهرت حديثا التي تتميز بطابعها الالكتروني نجد منها الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية التي تستخدم في التجارة الالكترونية بشكل عام وفي العمليات البنكية والمصرفية بشكل خاص من أجل تسوية المدفوعات.

1. مفهوم الشيكات الالكترونية:

الشيك الالكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ويقوم بمهمة كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعا رقميا، يمكن التأكد من صحته الكترونيا إذ يتضمن ملفا الكترونيا آمنا يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك، وجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى معلومات أخرى، تاريخ صرف الشيك وقيمته والمستفيد منه ورقم حساب المحمول إليه،[119] وقد أثبتت نتائج الدراسات أن تكلفة تشغيل الشيك الالكتروني أقل بكثير من تكلفة تشغيل الشيك الورقي حيث أوضحت أن تكلفة هذا الأخير 79 سنتا بينما تكلفة تشغيل الشيك الالكتروني 25 سنتا فقط،[120] ونظرا لأهمية الشيك الالكتروني فإن عدة بنوك عملاقة تتبنى فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية من أهمها City Bank وبنك بوسطن وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.[121]

2. آلية عمله:

يحرر الشيك الالكتروني باستخدام الكمبيوتر ويعتمد على وجود وسيط بين المتعاملين عمليا يتم التعامل بين البائع والمشتري ولكن هناك إجراءات ومراحل تسبق عملية الشراء والسداد وإجراءات ومراحل تكون خاصة بعملية الشراء. وكيفية السداد على النحو التالي:

- إجراءات قبل عملية الشراء والسداد:

هناك إجراءات تسبق عملية الشراء والسداد وتكون عبر مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:**

اشتراك المشتري (العميل) لدى جهة التخليص وهي غالبا ما تكون بنك، حيث يتم فتح حساب جاري يتم الخصم عليه ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص ` .المرحلة الثانية :اشتراك البائع في النظام من خلال اشتراكه لدى نفس الجهة حيث يتم فتح حساب جاري أيضا وتحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

---

[119] - إبراهيم بختي: التجارة الإلكترونية (مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 73.

[120] - نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سابق، ص 120.

[121] - عزة العطار، مرجع سابق، ص 246.

- **المرحلة الثانية:**

اشتراك البائع في النظام من خلال اشتراكه لدى نفس الجهة حيث يتم فتح حساب جاري أيضا وتحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

- ♦ إجراءات خاصة بعملية الشراء وكيفية التسوية:

- هذه الإجراءات تكون متعلقة بعملية الشراء (العميل) وكيفية التسوية بين التاجر وجهة التخليص وتكون عبر أربع مراحل .

- **المرحلة الثالثة:**

يقوم المشتري بتحديد السلع التي يرغب في شرائها وتحديد السعر الكلي من البائع المشترك في جهة التخليص.

- **المرحلة الرابعة:**

يقوم المشتري بتحرير الشيك الالكتروني بقيمة هذه السلع وتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر وإرساله إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن.

- **المرحلة الخامسة:**

يقوم البائع باستلام الشيك وفحصه والتحقق من البيانات ثم يقوم هو الآخر بتوقيعه الالكتروني المشفر وإرساله إلى جهة التخليص.

- **المرحلة السادسة:**

تقوم جهة التخليص بفحص الشيك والتحقق من رصيد المشتري وفحص التوقيعات الالكترونية من المشتري والبائع وتقوم بعد ذلك بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام.

العملية وهي خصم قيمة العملية من رصيد المشتري وإضافتها إلى رصيد البائع ويمكن تلخيص إجراءات استخدام الشيك الالكتروني ومراحله عبر المخطط الآتي:[122]

[122] - نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سابق، ص ص 120–121.

الشكل رقم (02) : دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها

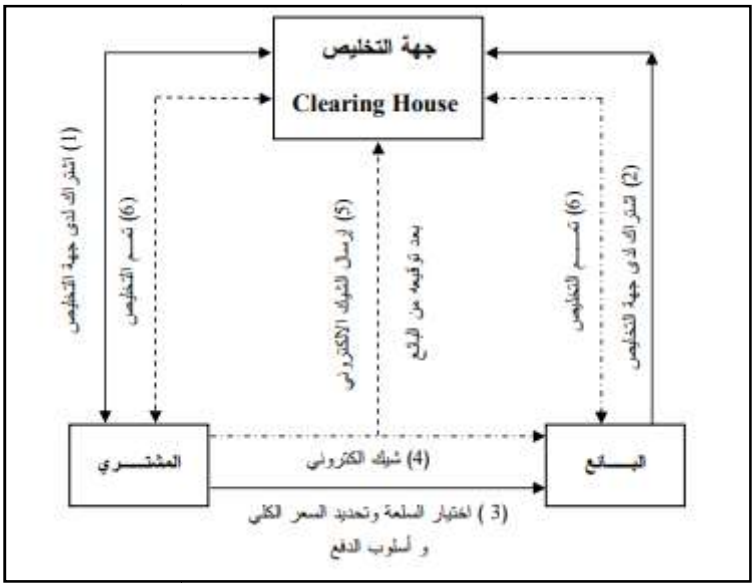

المرجع: رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 70

وتعتمد الشيكات الالكترونية حاليا على نظامين في عملها:

أ. **نظام checksintegrity system File:** يسمح هذا النظام للعملاء باستخدام الشيكات الالكترونية كوسيلة للسداد للتاجر وتستخدم(FSIC) نموذجا للشيك الورقي وهذه الشيكات التي يتم بدأها الكترونيا ويتم التوقيع عليها بتوقيع رقمي ويعمل هذا النظام بآليات وتعليمات مختلفة مثل الشيك المصادق عليه وقسيمة الرسوم الالكترونية التي يحددها العميل وقت إجراء الشراء.

ب. **نظام الدفع بواسطة الشيكات الالكترونية cash Cyber :** لا يتم التعامل بهذا النظام مع دفع الشيك ذاته بل يتم تمرير الشيك إلى معالج خاص بالمدفوعات الالكترونية وفي كلتا الحالتين تتم معالجة الشيكات الالكترونية بواسطة معالجة المدفوعات الالكترونية وهذا يمكن أن يكون بنكا أو دار مقاصة أو أي وكالة مالية مصرح لها بمعالجة المدفوعات.[123]

❖ **مزايا وإيجابيات الشيكات الالكترونية:**

تمت عدة مزايا للشيكات الالكترونية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- توفير حوالي 50 % من رسوم التشغيل بالمقارنة مع بطاقات الائتمان ما يساهم في خفض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.
- **عدم تحميل الشيكات المرتجعة عن طريق الانترنت بالرسوم التي يتم تحميلها على الشيكات المرتجعة** الورقية.

[123] - حماد عبد العال طارق، مرجع سابق، ص ص 148–149.

- تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.
- تلافي المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية التي يتم إرسالها بالبريد كالضياع أو التأخير.[124]
- تكلفة التشغيل يمكن أن تنخفض إلى 25 سنتا وهو ما يحقق وفرا يزيد عن 250 مليون دولار .
- البنوك التي تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79 سنتا لكل شيك، ويتزايد عدد الشيكات بنسبة 3 %سنويا).[125]

3. مفهوم التحويلات المالية الالكترونية:

نظام التحويلات المالية الالكترونية هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم Modems عوضا من استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل عن طريق دار المقاصة الآلية، حيث تتيح الشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية الكترونيا عبر هذه الآلية وتتميز هذه الخدمة بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند الاستحقاق وخدمة تحصيل الأقساط.

4. آلية عمله:

إن التحويل الالكتروني للأموال يتم إجراؤه كليا أو جزئيا بوسيلة الكترونية كما يلي:

يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا) ويختلف نموذج التحويل المالي الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة، ويمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت، ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الآلية التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي الوارد من دار المقاصة برصيد العميل وفي حالة عدم تغطية الرصيد للتحويل المالي يتم بإرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة إشعار العميل، أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد البنك أو التاجر في وقت السداد المحدد بالنموذج.

- أما عن التاجر إذا رغب في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط عندها يتوجب عليه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه الخدمة.

---

[124] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص 45.

[125] - عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 90.

وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بالشيك مصادق لصالح التاجر ثم يقوم التجار بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر. وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق عليه يضمن ذلك.

❖ مزايا و إيجابيات التحويلات المالية الالكترونية:

للتحويلات المالية الالكترونية عدة مزايا يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تنظيم الدفعات: يكفل الإنفاق على الوقت واقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عملية الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد.
- تيسير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.
- السلامة والأمن: ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
- تحسين التدفق النقدي: رفع إنجاز التحويلات المالية الكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.
- تقليل الأعمال الورقية: يمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية - .توفير المصاريف: قللت شبكة نظام المقاصة الآلية تكاليف إدارة عملية المقاصة.
- زيادة رضا العملاء: تكفل سرعة عملية التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.[126]

[126] - منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الحنبهي: النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 ،ص ص 15 -18.

المطلب الرابع: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

لقد شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا وكان أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي توفرها هذه البنوك ولم يقف هذا التطور عند هذا الحد وإنما ظهرت على الساحة أيضا ما يعرف بالنقود الالكترونية أو الرقمية والمحافظ الالكترونية ونظرا لمزاياها فقد سعت الكثير من المصارف في استغلالها في التعاملات المصرفية الالكترونية.

1. مفهوم النقود الالكترونية:

هي عبارة عن قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني مخزنة على وسيلة الكترونية[127] في شكل أرقام رمزية ذات قيم معينة ومختلفة[128]، تمثل حقا لصاحبها على مصدر هذا النقد والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة أي أنها قائمة على مبدأ الدفع المسبق،[129] وتكون مستقلة عن أي حساب مصرفي كما يمكن استعمالها في دفع المشتريات عبر شبكة الانترنت.[130]

تجدر الإشارة إلى أنه عند حيازة النقد على حامل الكتروني يمكن استعماله وفق نظامين

أ. **نظام على الخط line on:** يعني هذا النظام أن المستهلك لا يحوز شخصيا على نقد الكتروني وإنما يعهد للمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنك المنوط به هذه المهمة حيث يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك كما يعمل هذا النظام بأن يطلب على التاجر الاتصال ببنك المستهلك لتلقي السداد عن مشتريات المستهلك وهو الأمر الذي يساعد على منع الغش بتأكيد الصلاحية النقدية للمستهلك.[131]

ب. **نظام خارج الخطline off:** في هذا النظام يتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، ويتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة مباشرة حيث أنها تحتوي إما على ذاكرة تخزن معلومات عن حساب العميل أو على مدارج مغناطيسية يسجل فيها المبلغ الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه خلال أسبوع مثلا وهو محدد من طرف البنك.[132]

---

[127] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص 48.

[128] - أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 303.

[129] - رحيم حسين، مرجع سابق، ص 151.

[130] - أحمد سفر، مرجع نفسه، ص 49.

[131] - حماد عبد العال طارق، مرجع سابق، ص 109.

[132] - عبد الرحيم وهيبة: إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ،ص 34

2. طبيعة النقود الإلكترونية:

تتفاوت آراء الاقتصاديين بشكل ظاهر فيما يتعلق بتحديد طبيعة النقود الالكترونية وسنحاول أن نبرز هذه الآراء المتباينة:

الرأي الأول: النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية:

لا شك في أن النقود هي رمز يمثل القيمة وليست القيمة بذاتها واليوم تعد النقود الالكترونية أكثر صور النقود حداثة وتعقيدا ولعل الفرق الجوهري بينها وبين أنواع النقود السابقة عليها هي أنها لم تعد تأخذ شكلا ماديا وإنما أصبحت تتمثل في انتقال المعلومات بين أطراف التبادل، فالمعلومات عن النقود أصبحت أكثر أهمية من النقود ذاتها .و على هذا الأساس تعتبر النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية ذلك بأن إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونية، بحيث سيكون لدى مؤسسة الإصدار مساواة بين (نقود المدخلات) بوصفها نقود تقليدية تحصل عليها حتى تشحن البطاقة (و نقود المخرجات) باعتبارها نقودا الكترونية تشحن بها البطاقة.

الرأي الثاني: النقود الالكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع:

يعتبر هذا الرأي إصدار النقود الإلكترونية نوعا من بيع أصول المصدر لأنها تشرى من المصدر مقابل مبلغ معادل من النقود التقليدية أو بتعبير آخر يتم شراء إصدارات النقود الإلكترونية بما يعادلها من نقود المصارف المركزية إذ هناك نقود تشتريها نقود أخرى، وكذلك لدى انتهاء دورة حياة النقود الالكترونية يقوم المصدر الذي يستردها بالتصرف كمشتري لها من البائعين الذين تلقوها نظير مبيعاتهم وتبعا لما تقدم فإن مؤسسات الإصدار ملزمة بالاحتفاظ بالنقود (التقليدية) التي تلقتها في المقابل (البيع) النقود الالكترونية فهذه الأخيرة تأخذ فقط مكان النقود الأخرى.

الرأي الثالث: النقود الالكترونية أداة ائتمان:

يعتبر أصحاب هذا الرأي، أن كل أنواع النقود هي أشكال للائتمان التي تستخدم أيضا كأداة تبادل، وكأداة للائتمان فان العملة تستخدم كمخزن للقيمة لمالكها وأيضا كوسيلة للتبادل تسهل له إجراء التعاملات المختلفة إما النقود الالكترونية بوصفها رصيدا نقديا مسجلا الكترونيا على بطاقة مختزنة القيمة، فتعتبر أيضا ائتمانا لأن هذا الرصيد يعد نوعا من الديون بالنسبة لمصدرها ويتمثل الالتزام القانوني لمصدر البطاقة حيال حاملها في الوحدات النقدية والرقمية الالكترونية المسجلة على البطاقة وهو ما يتشابه مع الحقيقة. إن الالتزام القانوني للحكومة في مواجهة حائز العملة يتمثل في قطعة العملة ذاتها.[133]

[133] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص ص 51 -52.

الرأي الرابع: النقود الالكترونية صور افتراضية لتدفق ثلاثي الأقطاب

حسب هذا الرأي حياة النقود الالكترونية تمر بثلاث مراحل:

أ. الإصدار لصاحب البطاقة.

ب. الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود الالكترونية.

ت. تدمير النقود الالكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث بالاسترداد مقابلها من النقود التقليدية من المصدر ويتعين التذكير أن إصدار النقود الالكترونية لا يعتبر حسابا عاديا ذا طبيعة مالية فالواقع أن عملية الإصدار وتدمير النقود الالكترونية تسجل خارج الميزانية في قاعدة المعلومات ولذلك فإن المتعاملين بالنقود الإلكترونية يعتبرون المعلومات المسجلة في هذا الحساب ذات دلالة معلوماتية أكثر منها مالية وهدفها الأساسي منع الصرف المزدوج.

ونخلص من هذا الرأي أن النقود الالكترونية نفسها ليست وديعة ولكنها حق في تلقي الوديعة ومن ثم فإن المرحلة الثانية المشار إليها سابقا لا تعتبر عملية دفع نهائي، فلا يجب بأي حال النظر إلى التدفقات الالكترونية في المراحل الثلاث كتدفقات منفصلة وإنما يتعين اعتبارها تدفقا واحدا يتشكل من ثلاث أقطاب لا غنى عنها جميعا لتمام دور النقود الالكترونية كأداة دفع حقيقية ونهائية ومنه نرفض اعتبار النقود الالكترونية أصلا ماليا، وإنما اعتبارها صورة تخيلية وافتراضية للدورة الكاملة التي تتشكل من إيداع النقود الاسمية (التقليدية) وإصدار النقود الإلكترونية وتدميرها عند إجراء كل عملية من عمليات الدفع، وحسب هذا الرأي ونحن نعتقد بالفعل أن النقود الالكترونية تعتبر أداة دفع تامة ونهائية، وإذا نظرنا إليها نظرة كلية شاملة للمراحل الثلاث أعلاه.[134]

3. خصائصها:

يتميز النقد الالكتروني عن سائر أدوات الدفع الالكترونية بالخصائص الآتية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين :

أ. الخصائص الخاصة بالاستخدام :

يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي
- إنه يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تمويل المعلومات الرقمية
- أنه يسمح بتحويل عن بعد عبر شبكة الانترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية
- أنه لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل
- أنه يتميز بالقابلية للانقسام ويكون متاح بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيرا لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
- يتلاءم مع التعاملات قليلة القيمة لأن نفقات التبادل تكون عادة عند حدودها الدنيا.

---

[134] - أحمد جمال الدين موسى: النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002 ،ص ص 141 -142.

- يتميز بكون التعامل به متاحا لكل الأوقات والظروف ليتناسب مع طبيعة الانترنت العالمية
- أنه مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى، باعتبار أن سهولة الاستخدام تشكل عاملا جذابا في تقبل المستهلكين لأي نظام خاص بالنقود الالكترونية.

ب. خصائص متعلقة بالأمان والاحتياط:

لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان والاحتياط يتعين توفير العديد من خصائص في صيغ النقود الالكترونية أبرزها:

- أن يتحقق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة
- أن يكون المتعاملون بها قادرين على الاستيثاق من صلاحيتها وأنها لم تصرف من قبل الآخرين
- أن تسمح بتحقيق كل طرف من أطراف التعامل من حقيقة الطرف الآخرين وهو ما يحصل عادة عند استخدام التوقيع الالكتروني ومفاتيح الشفرة العامة والخاصة
- أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كل الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بها
- أن تتحقق الثقة في التعامل بشكل يجعل المتعاملين بها عاجزين عن إنكار قيامهم بالدفع النقدي بعد إتمامه[135]

4. أشكال النقود الالكترونية :

تختلف أشكال النقود الالكترونية وصورها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية وذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزنة على تلك الوسيلة التكنولوجية، ومن ثم فإن هناك عدة معايير لتمييزها:

أولا معيار الوسيلة: وفقا لهذا المعيار هناك ثلاثة أنواع:

أ. البطاقة السابقة الدفع:

ويقصد بالدفع السابق تخزين قيمة مالية معينة بشكل مسبق على شريحة الكترونية مدمجة على بطاقة بلاستيكية والتي تتطلب تجهيز حاسب شخصي ببرامج معينة لكي تستخدم في عملية السداد ومن الأمثلة على هذه البطاقات البطاقة الذكية وبطاقة دامونت والتي يتم تداولها في الدانمرك.

ب-القرص الصلب: يتم تخزين النقود الالكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي ليقوم باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الانترنت لشراء ما يرغب فيه من سلع وخدمات على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الالكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي. وكذلك يطلق على هذا النوع من النقود بالنقود الشبكية.

[135] - أحمد سفر، مرجع سابق، ص ص 49–51.

ج- الوسيلة المختلطة: تعد هذه الوسيلة خليط مركب من الطريقتين السابقتين حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على البطاقة الالكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الانترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

ثانيا من حيث معيار القيمة النقدية:

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من النقود الالكترونية:

أ. **بطاقات ذات القيمة النقدية الضعيفة:** وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولار واحد فقط.

ب. **بطاقات ذات قيمة متوسطة:** وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار واحد ولكنها لا تتجاوز المائة دولار[136]

ثالثا معيار المتابعة والرقابة عليها:

أ. **نقود الكترونية قابلة للتعرف عليها (اسمية):** تتضمن وحدة النقد الالكتروني معلومات متعلقة بهوية كل الأشخاص الذين سبق لهم أن تداولوها وهي تشبه بذلك بطاقات الائتمان حيث يستطيع المصرف المعني أن يقتفي أثر وحدة النقد التي أصدرها أثناء تداولها، داخل النظام الالكتروني وحتى تدميرها في نهاية المطاف.[137]

ب. **نقود الكترونية غير اسمية (مغلفة الهوية):** يتم تداولها دون الإفصاح عن هوية حاملها وتستخدم تمام كالأوراق النقدية من حيث كونها مصدر الصلة بمن يتعامل بها،فلا تترك ورائها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه وإليه.

رابعا معيار أسلوب التعامل بها:

يمكن أن نميز نوعين:

أ. **نقود الكترونية عن طريق الشبكة on line :** وهي نقود رقمية يتم في البداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز حاسب شخصي وبالضغط على الفأرة Mouse الخاصة بهذا الجهاز ترسل النقود الالكترونية عبر الانترنت على المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان والسرية فهي نقود حقيقة ولكنها رقمية وليست مادية وتتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد الكترونيا بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة وهو ما يقلل من احتمالات الغش والتزييف..

ب. **نقود الكترونية خارج الشبكة line off :** وهناك تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة

---

[136] - عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 91–93.

[137] - أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص ص 122 -123.

بعد إجراء تعامل نقدي وهي تثير قدرا أكبر من المشاكل الخاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج .خامسا معيار الارتكاز: ونميز حسب هذا المعيار نوعين::

- **النقود الالكترونية المرتكزة على القطع الرقمية:** يتم فيها التبادل من خلال قطع رقمية الكترونية لكل واحدة منها قيمة محددة تحتوي كل قطعة الكترونية على معلومات تشمل رقما تسلسليا وقيمة محددة، وهي موقعة رقميا من قبل المؤسسة المصدرة، مما يسمح بالتحقق من صلاحية القطعة وبعض الأنظمة التي تعتمد على هذا النموذج إلى وضع معلومات إضافية على القطعة الالكترونية كتاريخ انتهاء الصلاحية والمبادلات السابقة التي تمت عليها.
- النقود الالكترونية المرتكزة على أرصدة دفتر الأستاذ: ويتم تسجيل القيمة كرصيد في دفتر الأستاذ، يزيد الرصيد أو ينقص بحسب ما يتم من مبادلات
  - تحويل القيمة من حساب لآخر استنادا لتعليمات متبادلة
  - مسك دفتر الأستاذ من قبل وحدة إدارة الحسابات التي يتم الاتصال بها لإتمام المبادلات[138]

5. آلية عمل النقود الالكترونية:

نأخذ مثال الشراء باستعمال النقد الالكتروني حيث يمكن تقسيم عملية الشراء باستعمال النقود الالكترونية إلى مرحلتين تتم كل مرحلة عبر خطوات:

- **المرحلة الأولى: السابقة لعملية الشراء:** هناك خطوات أربع تسبق أي عملية شراء وهي خاصة بإدارة النقد الالكترونيك.
  - عملية استبداد المشتري النقود الالكترونية وذلك عن طريق أحد البنوك المصدرة للنقود الالكترونية
  - حصول المشتري على برنامج خاص مجانا لغدارة النقد الالكتروني وهذا البرنامج يعمل على حماية وحدات النقد الالكتروني من المحو والنسخ، كما يقوم بحساب الرصيد في ضوء عملية اقتناء النقد الالكتروني من البنك أو صرفه في عملية الشراء
  - اشتراك البائع في هذا النظام من خلال أحد البنوك التي تتعامل بالنقد الالكتروني وهو أحد البنوك الموجودة على شبكة الانترنت.
  - حصول البائع على برنامج مجاني لإدارة النقد الالكتروني وهو يقوم أيضا بحماية النقد الالكتروني. ويقوم بتسجيل المتحصلات وإضافتها للرصيد وأيضا يقوم بالسيطرة على تحويل النقود الالكترونية إلى نقود حقيقية من خلال البنك المشترك لديه البائع.

[138] - توفيق شنبور: أدوات الدفع الإلكترونية - بطاقة الوفاء، الجديد في أعمال المصارف من وجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002 ،ص 105.

- **المرحلة الثانية: عملية الشراء:** تبدأ بتصفح مقر البائع واختيار السلع والتعرف على أسعارها، خلال هذه المرحلة يقوم المشتري باتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الالكترونية بالقيمة المطلوبة فيقوم البرنامج الإداري للنقد بما يلي:

- اختيار رصيد إذا كان يسمح بالسداد أو عدمه
- إذا كان الرصيد يسمح يقوم بتحديد العملات الالكترونية عن طريق تحديد الأرقام الخاصة بكل وحدة وقيمتها في كشف حساب خاص لإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة
- يتلقى البنك المصدر كشف الحساب من المشتري حيث يتأكد من صحة النقود الالكترونية وذلك من خلال صحة الأرقام الخاصة بها أو بطرق التأكد المختلفة وبمجرد التأكد من صحة هذه الأرقام يقوم بإرسال كشف وحدات النقد الالكتروني إلى البائع بعد توقيع البنك لصحة النقود الالكترونية
- يتلقى برنامج إدارة النقد الالكتروني للبائع كشف العملات الالكترونية الموقعة من البنك ويقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقام وعلامات التأمين الخاصة بها إلى خزينة البائع الرقمية
- يقوم برنامج إدارة النقد الالكتروني للبائع بإبلاغ المشتري بإتمام السداد فيقوم برنامج إدارة النقد للمشتري بمحو قيمة العملية من رصيد المشتري يستطيع البائع بعد ذلك من خلال البنك المشترك لديه من تحويل النقود الالكترونية إلى نقد عادي عن طريق برنامج إدارة النقد للبائع وذلك عن طريق إرسال كشف حساب بكل وحدات النقد الالكتروني لدى البائع أو بعضها، ويقوم البنك بزيارة رصيد البائع لديه ويقوم البرنامج بمحو هذه الوحدات من أجهزة البائع، ويمكن توضيح الخطوات الإجرائية الشراء والسداد بواسطة النقود الالكترونية من خلال الشكل التالي:[139]

[139] - نادر شعبان إبراهيم السواح، مرجع سابق، ص ص 118–119.

الشكل رقم (03): دورة استخدام النقد الالكتروني وإجراءاتها

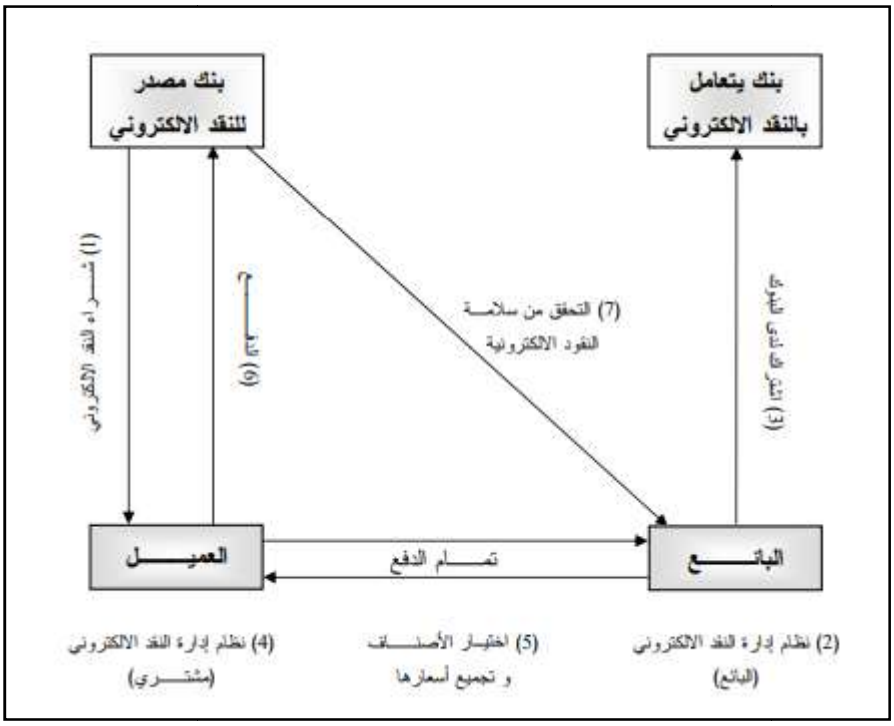

المرجع: رأفت رضوان، مرجع سابق، ص 66

6. مزايا و إيجابيات النقود الالكترونية:

تتمثل مزايا النقود الالكترونية فيما يلي:

- **تكلفتها الزهيدة:** تحويل نقود الكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.
- **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية.
- بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملأ الاستثمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف.
- **تسريع عمليات الدفع:** تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على عكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية.

- **تشجيع عمليات الدفع الآمنة:** تستخدم المصارف التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمن كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكولات الطبقات الأمنية مما يجعل عملية الدفع الالكترونية أكثر أمانا.[140]

ثانيا- المحافظ الالكترونية:

هي إحدى وسائل الوفاء التي تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وقد ظهرت هذه الوسيلة نتيجة تزاوج تكنولوجيا المعلومات الاتصال بتكنولوجيا البطاقة الذكية، وعليه هي عبارة عن تطبيق الكتروني يقوم على أساس ترتيب وتنظيم آلية جميع الحركات المالية وتحتوي تلك المحفظة على جميع بيانات المستخدم لتلك البطاقة بصيغة مشفرة ويتم تثبيتها على كمبيوتر شخصي أو تخزينها على أحد الأقراص المرنة أو أي أداة يمكن عن طريقها حفظ تلك البيانات واستخدامها للدفع عن طريق شبكة الانترنت في جميع حالات الشراء ويتم شحنها من خلال ماكينات الشحن العادية الموجودة في أماكن عديدة أو من خلال أجهزة تليفون مخصصة لذلك في مقابل حساب مفتوح لدى الجهة المصدرة والتي قدمت خدمة الشحن عن طريق التليفون أو في مقابل مبالغ تدفع في مقر البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة.[141]

من الأمثلة الموجودة والمنتشرة أكثر هي المحافظ الالكترونية المؤقتة المتمثلة في:

- بطاقات الهاتف التي تحمل قيمة معينة في شريحتها تهتلك بانعدام رصيدها وهذا النوع غير قابل للشحن مرة أخرى.
- بطاقات أجهزة توزيع السلع الجاهزة التي تستخدم لفظ قيم مالية في شريحتها، وهي قابلة للشحن.[142]

[140] - منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، مرجع سابق، ص ص 14–15.

[141] - عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص ص 97–99.

[142] - إبراهيم بختي، مرجع سابق، ص 72.

خلاصة:

و منه نستخلص أن نظام الدفع هو مجموعة من التنظيمات والقواعد والوسائل والقنوات التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت أنظمة الدفع بأشكال متعددة ظهر استعمالها في صورتها المتداولة بأنواع مختلفة سواء المعدنية أو الورقية ومع ظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر منها الشيك,السند لأمر السفتجة والتحويلات البسيطة للأموال وقد حققت وسائل الدفع التقليدية في هذه المرحلة نجاحا وقبولا عاما لدى المجتمع لكن الوتيرة التي تعتمد عليها المبادلات التجارية كشف عن نقائص لهذه الوسائل ولعلّ من أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، فأصبحت هذه الوسائل والنظم عبئا ثقيلا على البنوك لاعتمادها بدرجة كبيرة على الاستخدام الورقي والبشري، وتستغرق وقتا طويلا في تسوية المعاملات المالية والتجارية لكن مع التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت حيث أفرزت هذه الأخيرة نوع جديد من التجارة الإلكترونية، أصبح الدفع الإلكتروني فيها يمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة ويعتبر الحل البديل، حيث سمحت وسائل الدفع الالكترونية باختصار للوقت في تداولها ومعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع هذه المستجدات المصرفية الإلكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة لأن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يجري فيها الانتقال من اقتصاد الموجودات إلى اقتصاد المعلومات والأرقام ومن الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية بات أمرا مسلما به فتم استحداث وسائل ونظم دفع الكترونية ذات القبول الواسع عالميا تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منها البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية.

الدراسة الميدانية

مؤسسة بريد الجزائرلوحدة بريد مستغانم

المقدمة:

يعتمد المجتمع الجزائري في المعاملات المالية والتجارية الكبيرة منها والصغيرة على السيولة النقدية، وبالتالي عدم ثقته في وسائل الدفع البديلة عنها، واختيار وسيلة الدفع هذه عن غيرها (الشيك، التحويل، بطاقات الدفع، ...) منذ القديم له مبرراته، ولعل أقوى هذه المبررات، هو المستجدات المالية الحالية التي فرضت نفسها، كذلك المجتمع الجزائري في حد ذاته لا يفهم سوى لغة السيولة النقدية لغياب الثقافة الإلكترونية.

مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة ناشئة ظهرت إلى الوجود عام 2003 بعد تقسيم المؤسسة الأم البريد والمواصلات حيث أن بريد الجزائر بقي دائما مؤسسة ذات طابع تجاري أي لها التزامات اتجاه الدولة من خلال تقديم خدمة إلى المواطن بالدرجة الأولى و عدم تطبيق أي زيادة أو تسعيرة إلا بعد المصادقة من مجلس الدولة عكس المؤسسات التجارية الأخرى ،وهي أكبر مشكلة تواجهها هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة تسعى لتحقيق الربح،لهذا فإن مؤسسة بريد الجزائر بدأت تشهد منذ زمن ليس ببعيد تكافل في الجهود الوطنية والدولية من أجل تطوير خدماتها وتحديثها، ولعل أهم البرامج المسطرة والتي دخلت حيز التنفيذ، مشروع تطوير وتحديث وسائل الدفع،و قد تضمن هذا المشروع البطاقات النقدية كوسيلة دفع إلكترونية.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة بريد الجزائر و خدماتها

المطلب الأول: عموميات حول المؤسسة

يحتل قطاع البريد و المواصلات مكانة هامة في كل من المجال الاقتصادي و الاجتماعي حيث شهد عدة إصلاحات نتج عنها إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تسمح ببناء دولة عصرية و بتقديم خدمات متطورة للمجتمع تسمى ببريد الجزائر.

الفرع الأول: تعريف و نشأة مؤسسة بريد الجزائر

نشأت مؤسسة بريد الجزائر نتيجة لعدة إصلاحات شملت إعادة هيكلة قطاع البريد ،بحيث أعطت الدولة بذلك حرية التصرف الكاملة لهذا المتعامل الاقتصادي للمشاركة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للدولة.

1- نشأة مؤسسة بريد الجزائر

كانت مؤسسة بريد الجزائر تسير وفق أحكام الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 و المتضمنة قانون البريد، الذي يجعل من قطاع البريد مؤسسة ، عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت إشراف وزارة البريد، حيث تتمتع بميزانية ملحقة و يخضع تنفيذها إلى قواعد المحاسبة العمومية وتتمتع أيضا في استغلالها لمختلف نشطات البريد وفق المادة1والمادة 39 على التوالي من ذات القانون.

و نتيجة للتطور التكنولوجي ، كان حتما على قطاع البريد والمواصلات أن يساير هذه التحولات، فترجمة هذه النقلة بصدور القانون رقم 2000- 03 المؤرخ في 05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد يهدف إلى:

- تطوير و تقديم خدمات البريد بمواصفات نوعية، في ظروف موضوعية وفي مناخ تنافسي، مع ضمان المصلحة العامة.

- تحديد الشروط العامة للاستغلال في الميادين المتعلقة بالبريد من طرف المتعاملين؛

- تحديد إطار وكيفية ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد .

- تحويل على التوالي نشاطات استغلال البريد التي تمارسها وزارة البريد إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري للبريد وكان هذا التحول عام 2003.

و تنفيذا لمحتويات هذا القانون صدرت المراسيم التنفيذية لتحديد مجالات النشاط لكل متعامل ومراسيم تنفيذية أخرى لإنشاء وتنظيم نشاط هذه المؤسسة.

3- مهام المؤسسة:للمؤسسة عديد من المهام يمكن إيجازها في ما يلي:

- باعتبارها مؤسسة تقدم خدمة عمومية فهي تعمل على توفير أحسن الخدمات للمجتمع و بأقل التكاليف؛

- باعتبار مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري فيجب أن تعمل على تخطيط، ترقية، تنميتها وتقليص تكاليفها للحصول على نتائج إيجابية تساهم في تطورها؛

- تلعب دور محرك للاقتصاد الوطني من خلال مضاعفة الجهود في مجال البحث و تطوير الاستثمار؛

- استغلال كل النشطات المدرجة تحت نظام التخصيص أو الحصر حسب المادة63من القانون الداخلي 2003 بخصوص بريد الرسائل بكل أشكاله و علاقتها مع الخارج في ما يخص الاتفاقية الممضية مع البريد العالمي؛

- القيام بكل النشاطات الملحقة و التي لها علاقة بالنشاط الرئيسي سواء تعلق الأمر بالنشاطات المرتبطة ببريد الرسائل، الطرود البردية و المصالح المالية البريدية بما في ذالك مصلحة التوفير والاحتياط؛

- القيام بكل النشاطات الموكلة إليها لصالح الخزينة العمومية؛

- إنشاء و خلق هيئات و هياكل تتماشى مع نشاطاتها و أهدافها على مستوى كل التراب الوطني مع توفير كل الوسائل الضرورية لتأمين الاستغلال و صيانة كل الهياكل القاعدية الموجودة تحت تصرفها؛

- صياغة المخططات الرئيسية لتطوير مختلف الهياكل المرتبطة بنشاطها؛

- صياغة و الإشراف على السياسة التجارية تماشيا مع عقد نجاعة المصادق عليه بقرار من الوزير المكلف بالبريد؛

- الإشراف على تنفيذ سياسة الخدمة الدولية في إطار السياسة القطاعية و في إطار التنظيمات الجاري بها العمل وفق دفتر الأعباء الممضي مع سلطة الضبط للبريد .

الفرع الثاني: البنية الهيكلية لبريد الجزائر

تحتوي بريد الجزائر على هيكل تنظيمي يسمح لها بالانتشار و التواجد في كل النقاط عبر القطر الجزائري وفق شبكة تعتبر الأولى وطنيا حيث تنشط على مستوى أكثر من 4400 مكتب بريدي وبهذا فقد بنت المؤسسة هيكلها على ثلاث مستويات:

-المديرية العامة و الهياكل المركزية وتسهر على الإشراف العام وتسيير المؤسسة على المستوى المركزي؛

-المديريات الإقليمية والتي تسهر على تسير المؤسسة على مستوى جهوي.

- الوحدات الولائية و تضطلع بمهام الاستغلال على المستوى الولائي.

1- الهياكل المركزية :

1-1-المديرية العامة: يرأسها المدير العام يسهر على تنفيذ توجيهات و قرار مجلس الإدارة معين بمرسوم، يحوز المدير العام على كامل السلطات على مستوى الوطني ليقوم بالإدارة و التسيير الإداري و التقني و المالي للمؤسسة حيث يقوم بـ :

- إعداد و اقتراح التنظيم العام للمؤسسة على مجلس الإدارة للموافقة ليرفع إلى الوزير المصادقة؛
- ممارسة السلطة السلمية على كل موظفي المؤسسة؛
- إمضاء العقود و إجراء الصفقات و المعاهدات و الاتفاقيات في الإطار القوانين و الإجراءات التنظيمية الجاري العمل بها؛
- فتح حسابات لمصلحة المؤسسة و تشغيلها على مستوى مركز الصكوك البريدية على مستوى المؤسسات البنكية؛
- يمثل المؤسسة في النزاعات أمام القضاء؛
- يسهر على احترام التنظيم الداخلي للمؤسسة؛
- يمكن أن يفوض بعض السلطات إلى مساعديه

-يقوم بإعداد الميزانية، جدول النتائج، الكشف السنوي الخاص بحقوق و ديون المؤسسة. كما يقترح على مجلس الإدارة : البرامج العامة للاستغلال، المشاريع والمخططات، البرامج الاستثمارية، الميزانية التقديرية، استعمالات و توزيع النتائج، رزنامة مناصب العمل، نظام الأجور و مشاريع توسيع النشاط.

تنقسم مديرية العامة إلى قسمين : مديريات مكلفة بالبحث والدراسات و مديريات مركزية مكلفة بالإشراف والتنفيذ.

-1-2- مديريات الدراسات:

أ-مديريات الدراسات لتحسين النوعية: ويتمثل الهدف الرئيسي لها في توفير خدمة ذات نوعية إلى الزبون وبلوغ ذالك فإن هذه المديرية مكلفة بما يلي :

- إيجاد نظام لتقيم مستوى الأداء، نوعية الخدمة و تقيم مستوى الرضا لدى الزبون؛
- تعداد مختلف الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة؛
- إجراء مختلف التحقيقات الميدانية حول نوعية الخدمة المقدمة بالتعاون مع مختلف هياكل المؤسسة مع إمكانية التعاون مع المعاهد المتخصصة في هذا المجال؛

- تعداد وسائل القياس المستعملة على المستوى العالمي، استعمال و تحديد الفروقات في مجال نوعية الخدمة المقدمة؛

- تحديد مستوى النوعية المقبول الخاص ببريد الجزائر في ميدان :

- زمن توجيه بريد الجزائر، الطرود البريدية؛

- التخفيض من زمن تنفيذ العمليات على مستوى المكاتب البريدية والمراكز المالية؛

- تحسين مستوى الاستقبال.

ب- مديريات الدراسات الإستراتجية، التخطيط و التنظيم: تعمل هذه المديرية على ترجمة إستراتجية المؤسسة بتحديد محاور التنمية وتحضير مشاريع مخططات التنمية و تقوم بتسيير عقد النجاعة و العمل على تطبيق الإجراءات التنظيمية بالتعاون مع الهياكل المعنية.[143]

ج-مديرية الدراسات في مجال الاتصال: تهدف هذه المديرية إلى ترقية الاتصال على المستوى الداخلي للمؤسسة و المحيط حيث تقوم ب:

- تمثيل مؤسسة بريد الجزائر؛

- توزيع و نشر مختلف نتائج التحقيقات في مجال دراسة السوق؛

- إنجاز التحقيقات المرتبطة بتطور المؤسسة و إستراتجياتها؛

- القيام بتجنيد كل الطاقات البشرية لتحقيق الأهداف المسطرة .

د-مديرية الدراسات لمراقبة التسيير و الإشراف الداخلي : تهدف هذه المديرية إلى إعطاء دفع للمؤسسة لتحسين أدائها من خلال إيجاد الحلول المناسبة و المساهمة الفعالة و الدائمة في خلق القيمة المضافة،كما تساعدها أيضا على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تقييم المستمر و الإشراف و تقديم الاقتراحات وتتكفل هذه المديرية بما يلي :

- قياس أداء المؤسسة و ترشيد الاستعمال الأمثل لمختلف الموارد؛

- المشاركة في تحديد المؤشرات (الإنتاج، النوعية)؛

- المشاركة في صياغة لوح القيادة و تحليل النتائج؛

- متابعة مختلف الملفات المتعلقة بالسرقات و اختلاس الأموال؛

- تنظيم دورات التفتيش على مستوى المؤسسات البريدية و المراكز المالية على المستوى الإقليمية والمحلي.

هـ-مديريات الدراسات لشؤون الدولية، التعاون و الشؤون القضائية : تكمن مهامها في تمثل مؤسسة بريد الجزائر في المفاوضات الدولية المتعلقة بالبريد و المصالح المالية و تمثيلها في الإتحاد العالمي للبريد، تهتم بمراقبة

[143] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

التعاون و التبادل الدولي و القيام بإعداد الاتفاقيات الثنائية و المتعددة مع مختلف الهيئات البريدية العالمية كما تتكفل بـ:

- تطبيق نصوص مؤتمر الإتحاد البريدي و الاتحادات الجهوية؛

- تسير ملفات النزاعات القانونية و إعداد الإجراءات القانونية لتقديمها إلى مصالح القضاء؛

- إعداد و متابعة الملفات المودعة لدى سلطة الضبط بخصوص احترام النصوص القانونية؛

- تحضير الإمكانيات و الوثائق اللازمة في مجال إنشاء فروع النشاطات البريدية و المالية[144].

و-مديرية الدراسات المكلفة بالممتلكات:تتمثل مهامها في مساعدة الهياكل المكلفة بتسيير الوسائل العامة في استغلال الوسائل و تسير مختلف العقارات و الممتلكات المدرجة في الصنف (2) من المخطط الوطني للمحاسبة و تتكفل هذه المديرية أيضا بـ:

- الإثبات و التحقق من مختلف الممتلكات التي وضعت تحت تصرف مؤسسة بريد الجزائر

- صياغة القواعد القانونية لجرد الممتلكات و متابعة إهتلاكاتها؛

- المشاركة في صياغة القواعد المتعلقة بإدماج الاستثمارات الجديد المكتسبة حديثا؛

- إعداد مدونة لمختلف التجهيزات و الاستثمارات خاصة ببريد الجزائر؛

- إعداد مختلف الإجراءات لمعالجة الفر وقات الناتجة عن(تنازل عن الاستثمارات تحويلها، إخراجها من الحضيرة بسبب التقادم).

-1-2- المديريات المركزية:

أ-مديريات المصالح البريدية: تتكفل هذه المديرية بالسهر على حسن الأداء المصالح البريدية على المستوى الداخلي وفي علاقتها مع الخارج؛

- تحضير ومتابعة مخطط التنمية للهياكل القاعدية للبريد؛

- تطوير و ترقية البريد الشخصي ذو التوزيع الخاص و بريد المؤسسات ذو التوزيع الخاص؛

- إعداد البرامج السنوية لإصدار الطوابع البريدية؛

- تنفيذ نصوص الاتفاقيات البريدية و الاتفاقيات الثنائية والمتعددة المتعلقة بتبادل البعائث و الطرود البريدية و إعداد المحاسبة المتعلقة بذلك.

تشكل هذه المديرية على أربع مديريات فرعية وخلية مكلفة بالبريد السريع:

أ-1-المديرية الفرعية للبريد و الطرود البريدية.

أ-2- المديرية الفرعية لتطوير الشبكة البريدية، هواية جمع الطوابع .

---

[144] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-108.

أ-3-المديرية الفرعية للتجهيزات والبرامج .

أ-4-المديرية الفرعية للحسابات البريدية الدولية.

ب- مديرية المصالح المالية: تتكفل هذه المديرية بـ :

- التنظيم والسهر حسن الأداء لمختلف المراكز الملحقة بها (مركز الصكوك، مركز التوفير، مركز الحوالات)؛

- العمل على تنفيذ المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعية الخدمات و رفع الإنتاجية؛

- تأمين الاتصال الدائم مع المديرية العامة لصندوق التوفير، مكتب التبادل الدولي للحوالات و مع الخزينة العمومية للبنوك؛

- معالجة مختلف النزاعات القانونية و الاستعلامات و تشمل هذه المديرية على ثلاث مديريات فرعية.

ج- مديرية المالية والمحاسبة : و تتكفل هذه المديرية ب :

- إنجاز و تنفيذ السياسات المالية للمؤسسة؛

- تأطير مختلف الهياكل و الميادين الحاسبي و المالي؛

- توحيد مختلف الميزانيات و القيام بالتحليل المالي و المحاسبة للمؤسسة؛

- توحيد و متابعة الميزانيات التقديرية بالتعاون مع المختلف الهياكل؛

-متابعة مساهمة المؤسسة في فروع المنشأة.[145]

د-مديرية الوسائل العامة:وتتكفل هذه المديرية بـ: إنجاز والسهر على تطبيق السياسات المتعلقة بالعقارات، النقل، التموين، الصيانة، الحماية و الأمن.

هـ- مديرية الموارد البشرية : وتتكفل المديرية ب:

- إنجاز و السهر على تطبيق السياسات في مجال تسيير الموارد البشرية، تكوين و الشؤون الاجتماعية؛

- السهر على تطبيق قانون العمل (قانون التوظيف العمومي85-59 والقانون 90-11)؛

- المشاركة في إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

- إعداد و تطبيق بنود الاتفاقية الجماعية و النظام الداخلي.

و-المديرية التجارية:تتكفل هذه المديرية بما يلي:

- التكفل بالنشاطات التسويقية و اقتراح خدمات جديدة حسب احتياجات الزبائن و إدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛

- إعداد مخطط النشاط التجاري لبريد الرسائل الطرود البريدية و لخدمات المصالح المالية؛

- إعداد و توزيع الدعائم و الوثائق الإعلامية على الزبائن؛

[145] وهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

- إعداد الدراسات بخصوص الأسعار و اقتراح التعديلات اللازمة.

ج-مديرية الإعلام الآلي:و تتكفل هذه المديرية بما يلي:

- إعداد البرامج التجهيز النظام الإعلامي؛

- إنجاز و وضع حيز التطبيق أنظمة الإعلام الآلي الضرورية لتسير المصالح؛

- إنجاز برامج الاستغلال و صيانة الأنظمة المعلوماتية و العمل على تخزينها و حمايتها؛

- الإشراف على تسيير و مراقبة مراكز الإعلام و العمل على تطوير البرامج؛

- مراقبة التطور التكنولوجي وترقية تكنولوجي الإعلام و الاتصال المستعملة.[146]

[146] المرجع السابق، ص ص 103-104.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على مستوى المركزية

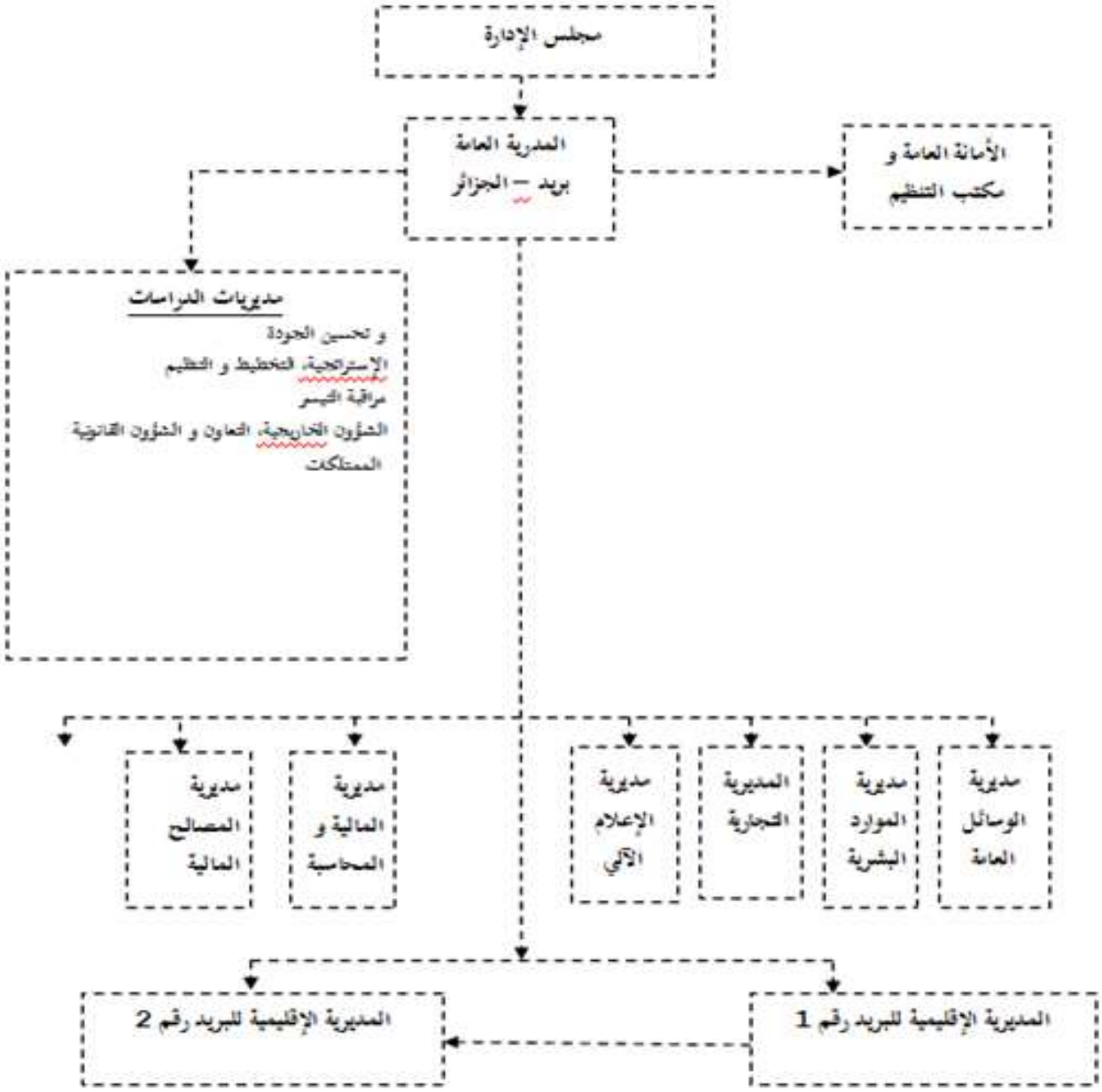

المرجع: وثائق من داخل المؤسسة

الفرع الثالث: الخدمات التي تقترحها مؤسسة بريد الجزائر

تقدم مؤسسة بريد الجزائر مجموعة من الخدمات يمكن تصنيفها إلى:

أ- خدمات مالية:

1- خدمة الحساب البريدي الجاري (CCP) :

و هي أكثر الخدمات إقبالا و أهمية لدى الزبون، تأخذ حصة الأسد بالنسبة لمختلف الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة بريد الجزائر، حيث أنه لا يمكن لأي شخص جزائري يعمل في مؤسسة عمومية أن يتخلى عن هذه الخدمة، فكل زبون يملك حساب بريدي جاري يمكنه سحب مبلغ معين من رصيده أو استعلام عنده في أي مكتب من مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني و هذا لوجود شبكة الواسعة تربط بين مختلف مؤسسات البريد و تتم عملية السحب وفق شروط معينة:

- يجب أن لا تتعدى قيمة السحب 5000.00دج إذا كان حامل الصك من غير صاحبه؛

- يجب أن لا تتعدى قيمة السحب30.000.00دج إذا كان حامل الصك صاحب الحساب و في كلتا الحالتين لا يقوم العون بمراقبة تطابق الإمضاء في ch25 الذي فتح به الحساب لأول مرة؛

-إذا كان قيمة السحب أكثر 30.000.00دج بالنسبة لصاحب الحساب فيقوم العون بمراقبة تطابق الإمضاء على ch25 و هذه عملية تسمى بسحب على منظور، بالإضافة إلى خدمة السحب و الاستعلام على الرصيد يمكنه طلب دفتر الصكوك و كل هذه الخدمات يمكن أن تتم بطريقة الأكثر سرعة و حداثة هي استعمال الشبابيك الآلية باستخدام البطاقة CCP و هذا لتوفير الوقت و الجهد.

- وفي حالة الأزواج يمكن لأحدهما إستخراج مبلغ لا يتعدى 20.000.00دج و ذلك بإثبات الدفتر العائلي و بطاقة تعريف الوطنية.

2-**خدمة الحوالات :** وهي عدة أنواع :

2-1- الحوالات البطاقية: تحمل الرقم (1406): و يسمح هذا النوع من الحوالات للزبون بالإرسال إلى شخص آخر مبلغ مالي معين و غير محدود عبر كامل التراب الوطني إلا أنها لا يتم العمل بها بعد ظهور الحوالات الإلكترونية التي هي أكثر سرعة في الوصول إلى المستفيد.

2-2- الحوالات التلغرافية : تحمل الرقم (1412) : و هذا النوع من الحوالات أصبح نادر الاستعمال، حيث يمكن للزبون إرسال الأموال بطريقة التلغراف.

2-3- الحوالات البطاقية لتزويد الحسابات البريدي الجارية: تحمل رقم (1418): و هي تسمح لزبون بتزويد حسابه البريدي الجاري أو حساب شخص أخر بمبالغ غير محدودة و هناك نوعان منها العادية التي ترسل عن طريق البريد و منها من ترسل عن طريق الدفع السريع باستخدام شبكة تدعى ب (VAC).

2-4-الحوالات الإلكترونية (التحويل الإلكتروني للأموال)TEF: و هي تشبه الحوالات البطاقية و لكنها تتميز بتحويل الأموال بطريقة إلكترونية من مكتب بريدي إلى آخر عبر شبكة الإلكتروني.

2-5- خدمة "وسترن يونيون" (الاستلام السريع للأموال): بدأت هذه الخدمة في شهر ماي 2001 على مستوى 46 مكتب بريدي، أما على مستوى مؤسسة محل الدراسة فانطلقت سنة 2002 و تسمح هذه الخدمة لزبائن البريد تحصيل الأموال الصادرة من أكثر من 190 بلد عبر العالم بالعملة الوطنية لدى مكاتب البريد في أجل قريب.

2-6- خدمات التوفير: توفر بريد الجزائر بالتعامل مع البنك الوطني للتوفير و الاحتياط عبر جميع مكاتب البريد العمليات التالية:

- فتح حساب التوفير مع تسليم الدفتر.
- دفع مبلغ غير محدود القيمة على مستوى المراكز البريدية.
- سحب الأموال آنيا مهما كان المبلغ على مستوى المكتب الحائز على الحساب.
- سحب مبلغ لا يتجاوز 20.000دج في باقي مكاتب البريد.
- تسوية الفوائد.

و بالتالي يسمح لأي فرد فتح دفتر التوفير و الاحتياط و ذلك بتحرير طلب على المطبوعة رقم 01 لفائدة الشخص الراشد و المطبوعة رقم 02 مكرر بالنسبة الأطفال ثم يحدد نوع الدفتر LEPأو LGL يسلم له

فالدفترLEL هو الذي لا تقل الدفعة الأولى فيه على 5000.00دج و يتحصل على فوائد بنسبة 2%.

أما دفتر LEP هو الذي لا تقل مبلغ الدفعة الأولى 10.000.00دج و يتحصل على فوائد بنسبة 2.5%.

2-7- خدمة حوالاتك: و هي حوالات أسرع من الحوالات الإلكترونية حيث تستعمل فيها رسائل الهاتفية وتعتبر أسرع حوالة حيث يصل إلى المستفيد رسالة في الهاتف النقال تحمل رقم سري عدده 10 أرقام و كذلك مبلغ الحوالة حيث يستطيع المستفيد إستخراج مبلغ أقصى لا يتعدى 200.000.00دج من أي مكتب عبر تراب الوطني.

ب -الخدمات البريدية : و هي خدمات متنوعة تتكون من :

1- **خدمة الطرود البريدية:**حيث تساهم جميع المكاتب الموزعة عبر التراب الوطني في عملية تبادل الطرود في ما بينها و مع البلدان الأجنبية التي تنتمي إلى البريد العالمي مقسمة إلى 05 خمس مستويات حسب موقعها الجغرافي .

2- **خدمة كراء صناديق التجارية و الخدمات البريدية:** حيث تمنح للزبون صناديق بريدية للتأجير مقابل مبلغ اشتراك سنوي في مكتب بريدي مكلف بعملية التوزيع لدى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و أصحاب المؤسسات المقيمين بالدائرة البريدية، يكون مبلغ الاشتراك للأفراد 1000دج أما المؤسسات 4200دج.

ج- الخدمات المؤدية لفائدة الغير:

تقوم مؤسسة البريد بإجراء عمليات تحصيل و دفع مختلفة لفائدة إدارات أخرى أو مصالح عمومية.

1- وزارة المالية : دفع المعاشات الجزائرية و الأجنبية و بيع الطوابع الضريبية، الجبائية، التغريمية و بيع قسيمة السيارات.

2-تحصيل لفائدة الزبائن الكبار: تشارك مؤسسة البريد في عملية تحصيل فواتير للزبائن الكبار مثل أوراسكوم، اتصالات الجزائر، موبيليس، الجزائرية للمياه، سيال، سوسيتي جنرال، سيتلام الجزائر، بنك البركة،جازي ، أوريدو ، المؤسسة الوطنية للغاز و الكهرباء.

3- خدمة racimo : هي عبارة عن تحميل إلكتروني الذي يوفر للزبائن الدفع المسبق لشركة موبيليس و هذا ما يسمي بالتعبئة الأوتوماتكية.

4-خدمة أرسلي : توفر المؤسسة إمكانية تعبئة رصيد هاتفك المحمول لخط موبيليس بدون دفع الرسوم.[147]

5- خدمة جازي :توفر المؤسسة إمكانية تعبئة رصيد هاتفك المحمول لخط جازي بدون دفع الرسوم .

6- خدمة أوريدو:توفر المؤسسة إمكانية تعبئة رصيد هاتفك المحمول لخط أوريدو بدون دفع الرسوم .

د - الخدمة عن بعد :

1- الموزع الصوتي "30-15": هذه الخدمة تسمح لزبائن بريد الجزائر الاتصال المباشر عبر الهاتف على الرقم "30-15" لـ:

- الإطلاع على الحساب البريدي الجاري؛
- طلب دفتر الصكوك؛
- طلب الرقم السري؛
- طلب مساعدة العاملة للاستفسار عن الخدمات النقدية.

[147] نايت بشير.ت، رئيسة مكتب المحاسبة، بالمؤسسة، يوم 24ماس2021، (مقابلة شخصية).

2- الموزع الصوتي "30-90": تسمح لزبائن بريد الجزائر بتعبئة حساباتهم المسبقة الدفع لموبليس أو حساب آخر من حسابكم الجاري CCP بكل مرونة و سهولة الاستعمال في أي وقت؛

- تصل الزبون رسالة قصيرة (sms) لتأكد له عضوية الانضمام إلى الخدمة مع الرمز السري الشخصي؛
- الثمن للتحميل هو 100 دج و الثمن الأعلى هو 2000 دج يوميا؛
- يخصم من الحساب الجاري الدفع للزبون بالقيمة المعبئة بدون اقتطاع الرسوم.

3-خدمة الإنترنت:موقع الإنترنتwww.poste.dzيسمح لزبائن بريد الجزائر بـــ:

- الإطلاع على الرصيد.
- طلب دفتر الصكوك.
- طلب الرقم السري أو تغيره.
- طلب بيان على الحساب.
- طلب إيقاف البطاقة البنكية في حالة الضياع أو السرعة.
- الاستعلام عن البطاقة البنكية إذا صنعت و في أي مكتب بريد موجود.[148]

هـ- خدمات الأخرى:

خدمة رصيدي (طلب رقم السري) : بدأت هذه الخدمة في المؤسسة محل الدراسة في جوان2011 و تسمح هذه الخدمة لأي زبون يملك حساب بريدي جاري أن يحصل على رقم سري للإطلاع على الرصيد عبر الإنترنت أو الهاتف النقال و ذلك بالتقدم إلى إحدى المكاتب البريدية المزودة بشبكة الإعلام الآلي بطلب خطي متضمنة رقم الحساب البريدي الجاري و رقم الهاتف النقال بالإضافة إلى نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف.

[148] وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : التسيير الجديد للتكنولوجيا النظام المعلوماتي المطبق في المؤسسة

الفرع الأول تجهيزات المعلوماتية المتوفرة في المؤسسة:

لضمان سير العمل الجيد للمؤسسة يستلزم توفر الإمكانيات المادية و البشرية.

1-أجهزة الكمبيوتر : يحتوي كل مكتب تابع للمؤسسة الجزائر على أقل جهازي كومبيوتر بكامل تجهيزاتهم من طابعة و قارئ للبطاقات و هذا حسب درجة المكتب و يتوفر مكتب رئيس المؤسسة على جهاز كومبيوتر لعملية المراقبة و المحاسبة اليومية حيث كل أجهزة الكومبيوتر موصولة بشبكة داخلية خاصة ببريد الجزائر فقط و يمكن عدد أجهزة الكومبيوتر إلى أكثر من 20 جهاز في المكاتب من الدرجة الأولى .

2- البرامج :البرامج المكتبية المتوفرة على مستوى أجهزة الكمبيوتر فيالمؤسسة:

- Office 2007(word, excel, power point...). Adobe Reader 9

3- الماسح الضوئي : يمتلك كل مكتب من الدرجة الأولى أو الثانية جهاز واحد لغرض إجراء مقاصة إلكترونية للصكوك البنكية.

4-قارئ البطاقة المغناطيسية: يوجد على مستوى كل شباك موجود في مكتب بريدي قارئ للبطاقات المغناطيسية.

5-جهاز متعدد الوسائط الإعلامية :يتوفر كل شباك موضوع تحت تصرف زبائن البريد ليتسنى لهم بواسطة البطاقة ccp الإطلاع على ما توفره الإنترنت من معلومات أو القيام ببعض العمليات كالإطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري أو طلب الحصول على دفتر الصكوك أو تسديد الفواتير عبر شبكة الإنترنت، إلا أنه لا يسمح بعملية السحب.[149]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة الوحدة

تضع مؤسسة بريد الجزائر نظاما خاص بالنقد الآلي، حيث أبرمت اتفاقية مع شركة النقد الآلي و العلاقات بين البنوك لتزويد جميع مكاتبها بالشبابيك الآلية للبنوك و أجهزة الدفع الإلكتروني.

1- تعريف شركة النقد الآلي و العلاقات بين البنوك "SATIM"

شركة ساتيم هي فرع لثمانية بنوك تجارية جزائرية (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفي، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للادخار و التوفير، الصندوق الوطني للتعاون

[149] مقابلة مع السيد مسؤول الأمانة بالمؤسسة

الفلاحي، بنك البركة). نشأت سنة 1995 و هي شركة ذات أسهم رأسمالها مليون دينار، تكمن مهمتها في تحديث التقنيات

البنكية و تطوير نظام النقد و عصرنة وسائل الدفع أما الأعمال التي تتطلع إليها فهي إدماج الموزعات الآلية في البنوك و التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية خاصة بالدفع و السحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا و منح الرمز السري[150].

2- أجهزة الصرف الآلي:تتمثل فيما يلي:

2-1- الموزع الآلي: Distributeur Automatique de Billets

هو آلة أوتوماتيكية تم استخدامها في المؤسسة منذ سنة 2002، تسمح لزبائن البريد القيام بعملية السحب من حساباتهم البريدية الجارية عن طريق البطاقة المغناطسية CCPعلى مدار أيام الأسبوع بما فيها أيام العطل الأسبوعية والأعياد أي(24 /24 سا). والجدول الموالي يوضح أهم مميزاته :

الجدول رقم (01) : الموزع الآلي للأوراق النقدية D.A .B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق D.A .B	- يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب.	-جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة.	تخفيض نشاط السحب في المؤسسة.

المرجع: تومي إبراهيم، النظام المصرفي في الجزائري و اتفاقيات بازل، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007/ 2008 ص38.

[150] عامر بشير، تحديث البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005 ص 167.

2- الشباك الآلي:Guichet Automatique de Banque

هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا و تنوعا و تطورا من السابقة، بدأ استخدامه في المؤسسة سنة 2005، حيث يقدم خدمات أخرى بالإضافة إلى خدمة السحب. و هي كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): الشباك الآلي G.A.B

	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الآلي للأوراق G.A.B	- يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات هي: السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيك، تسديد الفواتير، التحميل الإلكتروني الذي يوفر للزبائن الدفع المسبق لشركة موبيليس لتحميل آلي لهواتفهم.	- جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للمؤسسة يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون للرصيد بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن في جميع الأوقات.

المرجع: تومي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص39.

3- **أجهزة الدفع الإلكتروني:**

بطاقة CCP Eldahabia: تسلم هذه البطاقة تلقائيا لمجمل زبائن الحساب البريدي الجاري مجانا و ذلك لاستخدامها في أجهزة الصرف الآلي التابعة لبريد الجزائر أو البنوك.

كما تسمح هذه البطاقة القيام بـ:

- 1-التأكد من صحة بيانات الزبون على مستوى شبابيك مكاتب البريد عند إجراء كل العمليات البريدية؛

3- بالنسبة للخدمات التي تقدمها الطاقة فهي:

- الإطلاع على الحساب البريدي الجاري
- تحويل الأموال من حساب لآخر
- سحب الأموال من ماكينات بريد الجزائر و البنوك
- دفع الفواتير عبر الانترنت
- تعبئة الهاتف النقال
- تعبئة الحساب من البنك

- 2-3- **بطاقة الدفع CIB:** تسلم هذه البطاقة وفقا لطلب الزبون ذو الحساب البريدي و يستجيب للمعايير المتمثلة في العائد و الرصيد. و هي نوعان كلاسيكية و ذكية و تسمح هذه البطاقات ب :
- تلقي نفس الخدمات المقدمة من بطاقة ccp مع التأكد من صحة بيانات الزبون على مستوى شبابيك مكاتب البريد عند إجراء كل العمليات البريدية.
- تسديد المشتريات و الخدمات لدى التجار المجهزين بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) و المنخرطين في نظام الدفع الآلي حاملي شعار (CIB).[151]

[151] - وثائق داخلية من المؤسسة

الفرع الثالث: الشبكة المعلوماتية و تطبيقاتها في المؤسسة

تتطلع المؤسسة على تقديم الخدمات لزبائنها أين ما وجدوا و هذا يتطلب توفر شبكة و نظام لنقل و حفظ المعلومات.

1- الشبكة المعلوماتية

- **الشبكة المحلية :** يتواجد بالمؤسسة شبكة محلية (LAN) تربط بين الخادم و 08 أجهزة كمبيوتر و تأخذ هذه الشبكة الهيكلة السلسلة (الخطي) و يرجع السبب وراء اختيار هذا النوع من الهيكلة هو أنه في حالة توقف أحد الأجهزة لا تتعطل الشبكة كما تتميز هذه الشبكة بسهولة إدارتها و سهولة إضافة أو سحب حواسيب من الشبكة. و ترتبط الشبكة المحلية للمؤسسة مع جميع شبكات المحلية (LAN) للمؤسسات البريدية على مستوي الجزائر لتكوين شبكة واسعة.[152]
- **الشبكة الخارجية:** تمتلك المؤسسة شبكة خارجية (الإكسترانت) من نوع التوزيع، بحيث يمكن لأي زبون يملك حساب بريدي جاري أن يدخل موقع المؤسسة و يطلع على بعض الصفحات عن طريق رقم حسابه الجاري و كلمة السر التي تمنحها له المؤسسة كما هو موضح في الشكل الموالي، بحيث يسمح لأي زبون من خلال هذه الشبكة أن يقوم بالإطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري، طلب الحصول على دفتر الصكوك، طلب بيان العمليات على الحساب.....إلخ.

المرجع: (06/05/2021) www.poste.dz

[152] مقابلة مع مسؤول الأمانة.

- **شبكة الإنترنت** : تشترك المؤسسة بالشبكة العالمية للإنترنت من نوع ADSLبسرعة 2MKO.
- **أمن الشبكة :** لضمان العمل الجيد للشبكة في المؤسسة تتخذ المؤسسة احتياطات أمنية تتمثل في برامج مضادة للفيروسات Antivirus.

1- التطبيقات المعلوماتية على الشبكة.

تتوفر داخل المؤسسة نظام معلومات مشترك عن طريق الشبكة الداخلية.

- **نظام WIWDFG:**

و هو نظام معلومات تم تطبيقه على مستوى المؤسسة منذ نشأتها و يساعد على القيام ببعض العمليات على الشبكة نذكر منها : الإطلاع على الرصيد أو السحب، طلب دفتر الصكوك، ، تقديم بيان على الحساب، تسديد الحوالات البطاقية لتزويد الحسابات البريدي الجارية، الاستلام السريع للأموال (خدمة وسترن يونيون)، إدخال الأجور.

- **نظام CHALNGER :**

و هذا نظام أكثر تطورا من السابق تم استخدامه في المؤسسة سنة 2009/2008 بحيث يسمح بالقيام بأكثر من 30 عملية نذكر منها: الإطلاع على الرصيد أو السحب، طلب دفتر الصكوك، منح الرقم السري للإطلاع على الرصيد عبر الإنترنت، تقديم بيان على الحساب، تسديد فاتورة الكهرباء و الغاز و الهاتف الثابت والهاتف النقال موبيليس، حسابات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، تسديد الحوالات البطاقية لتزويد الحسابات البريدي الجارية، الحوالات الإلكترونية (التحويل الإلكتروني للأموال) TRF،كما يعمل هذا النظام على حفظ، معالجة و استرجاع المعلومات المتعددة، لكن رغم هذا نرى أنه إلى غاية 2011 و هذا النظام غير مستغل بشكل كامل (100%) أي الكثير من العمليات لم يستخدم.

- **نظام Postal Desktop :**

و هذا نظام أكثر تطورا من السابق تم استخدامه في المؤسسة سنة 2011بحيث يسمح بالقيام بأكثر من 40 عملية نذكر منها : الإطلاع على الرصيد أو السحب، طلب دفتر الصكوك، منح الرقم السري للإطلاع على الرصيد عبر الإنترنت ، تقديم بيان على الحساب، تسديد فاتورة الكهرباء و الغاز و الهاتف الثابت والهاتف النقال موبيليس، حسابات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، تسديد الحوالات البطاقية لتزويد الحسابات البريدي الجارية، الحوالات الإلكترونية (التحويل الإلكتروني للأموال)، الاستلام السريع للأموال (خدمة وسترن يونيون)...إلخ ،كما يساعد و يسهل العمليات المحاسبية.

الشكل رقم: (05)نظام Postal Desktop

شكل (06): صفحة في نظام Desktop Postal توضح عملية دفع فاتورة الماء (EADE)

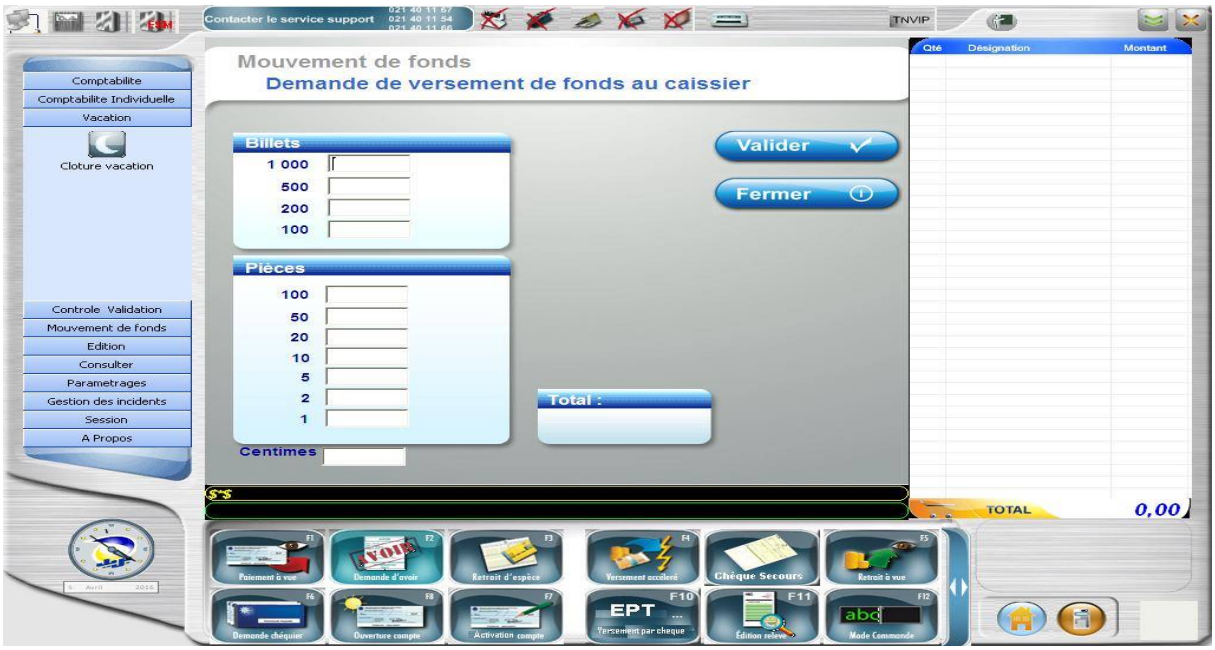

- **مستخدمين النظام:**

يستخدم هذا النظام من طرف مصلحة الشبابيك، مصلحة الصندوق، مصلحة رئيس المؤسسة و مصلحة الأمانة، أما على مستوى مصلحة رئيس القسم ما يزال يستخدمون النظام القديم، يحصل الموظفين في المؤسسة المستخدمين للنظام على حساب مستخدم يعطى له من طرف مسؤول الأمانة في المؤسسة و الذي يقوم بدوره بتحديد الصلاحيات و النوافذ التي يجب على المستخدم النظام العمل عليها، في حين تمنح لمستخدم النظام بطاقة الائتمان و كلمة المرور السرية اللذان يسمحان له بالعمل على النظام و هذا لغرض تحميله المسؤولية الكاملة عن عمله و مكافحة محاولات الغش.

- **أهداف النظام:**
- السرعة في إنجاز العمليات و اختصار الوقت و الجهد للموظفين.
- تقليل نسبة الأخطاء.
- سرعة تقديم الخدمة للزبائن.
- إمكانية تقديم أكثر من خدمة في الشباك الواحد.
- توزيع الضغط على شبابيك.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تحسين ظروف عمل مستخدمي البريد.
- رفع النجاعة الإنتاجية المالية للمؤسسة.[153]

الفرع الرابع: استخدام التكنولوجيا، والتعليم الإلكتروني في عملية التعليم المحاسبي

فقد توصلت دراسة بعنوان" تحسين نوعية التعليم المحاسبي"، إن استخدام هذا الأسلوب في التعليم يطور من مهارات الموظف الفكرية والسلوكية،[(154)] حيث يمكن لبرامج الحاسب الآلي الجاهزة أن تنمي مهارات التفكير الإنتقادي، فتقدم خيارات عديدة لحل المشكلة، وتدرب الموظف على تطبيق الحالات المتشابهة على المشكلة التي تواجهه، وفي حال تعثره يمكنه استخدام المساعدات والإرشادات المتاحة بالبرنامج.

ومن أمثلة البرامج الجاهزة المتاحة حاليا برنامجان طورهما آرثر آندرسون A. Anderson، الأول واسمه السيناريوهات المبنية على الهدف Goal based scenarios ويتناول مهام المراجعة فيعطي خبرة للمحاسبين في كيفية التعامل مع مشاكل الحياة الحقيقة التي ليس لها حل مثالي، وأما الثاني فهو تطبيقات تجارية Business practice، وفيه يشاهد الطلاب مقابلات بالفيديو، ثم يطلب منهم توثيق العملية الإدارية مع خرائط تدفق.

---

[153] مقابلة مع مسؤول الأمانة.

[154] محمد عبد الحميد مطاوع، " تحسين نوعية التعليم المحاسبي: بالتطبيق على كلية التجارة جامعة المنوفية"، (@، سبتمبر 2001).

كما أن استخدام الجداول الالكترونية Spreadsheet software يعطي البراعة في استخدام تطبيقات الأعداد رياضيا وإحصائيا، والوصول إلى الحلول بسهولة، أما استخدام نظام إدجار[155] Edgar والدخول إليه عبر شبكة الانترنت، فينمي قدرة على اكتشاف واستجلاب المعلومات والقدرة على الاستفسار والبحث، ويمكن الطلاب من تحليل تقارير شركات فعلية، مما يجعلهم يألفون التعامل مع الخدمات المفتوحة مثل الانترنت وادجار باعتبارهما مصدرا للمعلومات.

كما يمكن لتكنولوجيا التعليم أن تساهم في تنمية المهارات الشخصية مثل مهارة التعلم مدى الحياة، وتنمية المهارات الذاتية ومهارات الاتصال، وذلك كالأتي:

- تطوير **مهارة التعلم مدى الحياة**، من خلال تمكين الموظف من استخدام قواعد البيانات الالكترونية، ووسائل الاتصال الحديثة، والمكتبات الإلكترونية، وعقد الندوات عبر شبكات الاتصال الحديثة.

- تطوير **المهارات الذاتية**، عن طريق إنتاج شرائط فيديو لمقابلات متعددة، وتعليم المحاسب كيفية إجراء المقابلة والتفاعل مع الشخص المطلوب مقابلته وكيفية توجيه الأسئلة الصحيحة للحصول على المعلومات الصحيحة، كما يمكن تعليم الموظف كيفية التعامل مع الآخرين الذين قد يكونون مختلفين ثقافيا وذهنيا، عن طريق استخدام برامج جاهزة في هذا الشأن، كالبرنامج الذي طوره آرثر آندرسون لتعليم مهارات التفاعل.

- تطوير **مهارات الاتصال**، بتنمية المهارات الكتابية، ومهارات العرض باستخدام بعض البرامج الجاهزة، مثل برنامج ميكروسوفت، وما يحويه من معالجة الكلمات، والموسوعة، والقاموس، ومدقق النحو، بجانب تعلم مهارات عرض المعلومات المرئية والبيانية. كما يمكن تعلم مهارات التحدث، والإنصات عن طريق تسجيل ما يقدمه الطلاب على شرائط فيديو، وعرضها والتعليق عليها من قبل المعلم، فضلا عن استخدام برامج جاهزة مثل: .Learning and listening to English

ولكن هل تكفي الخبرة الدراسية للتأهل المهني؟

[155] نظام حفظ ملفات الكتروني ببورصة الأوراق المالية الأمريكية به تقارير متنوعة عن مالا يقل على 11000 شركة.

المطلب الثالث: الخبرة العملية (التدريب العملي)

إن استعمال وتوصيل كل الطرق التدريسية السابقة في بيئة مؤسسة مجردة، لا يؤدي إلى التأهل الكامل، بل يتطلب الأمر عملية مزاوجة بين التعليم والتدريب العملي، ذلك يمكن للموظفين من تطبيق المعرفة التي تلقوها. أن تصميم برنامج تدريبي جيد في البيئة العملية يحقق الكثير من الخبرات المطلوبة، وقد يحتاج المشرفون والمراقبون وكل من له علاقة بعملية التدريب العملي إلى تلقي تدريب فعال ، لكي يتمكنوا من التخطيط لبرامج التدريب العملي.

وعليه، فإن بعضا من أساليب تدريس التعلم المركزي السابقة تتطور في حالة توفر التدريب العملي للموظفين لتشمل :

- العمل في مجموعات وفي بيئات مكاتب العمل In-Office environment.
- دمج المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني ضمن المواضيع الدراسية، واستخدامها في التمرن على حل مشاكل العمل.
- استخدام الانعكاس، وذلك بإعادة إنجاز الأعمال الموجودة في بيئة العمل كوسيلة للتعلم.

إن هذا المزيج قد يتنوع بناء على القواعد الموضوعة من قبل الأفراد في الهيئات المهنية الأعضاء، وبناء على القوانين الدولية والمحلية، وبناء على متطلبات السلطات التنظيمية، وتوقعات الجمهور وتحت بند الرقابة والتوجيه Monitoring and Controlفي المعيار المذكور و التي وصف المعيار تقويم القدرات والكفاءة المهنية متطلباتها بالتفصيل ، كل ذلك لأجل الحصول على محاسبين:

- يمتلكون معرفة الحس الفني تجاه مواضيع معينة من المنهج الدراسي.
- يستطيعون تطبيق المعرفة الفنية بأسلوب تحليلي وعملي.
- يستطيعون من خلال مواضيع دراستهم المتنوعة، استخلاص المعرفة التي تمكنهم من إيجاد حلول متعددة للمشاكل المعقدة.
- يستطيعون حل مشكلة معينة بالتمييز بين ماهية المعلومات الملائمة لحلها، من تلك غير الملائمة من مجموعة البيانات المتوفرة.
- في حالات المشكلة المركبة Multi- problem يستطيعون التعرف على المشاكل المكونة لها، وترتيبها، وعرضها بشكل صحيح.
- يدركون إمكانية توفر حلول بديلة، ويفهمون أصول حكم الاختيار بينها عند التعامل معها Understand the role of judgment in dealing with them .
- يستطيعون توليف مواضيع مختلفة من المعرفة والمهارات.

- يستطيعون الاتصال بفعالية مع المستخدمين، وذلك بصياغة توصيات واقعية[156] بأسلوب مختصر ومنطقي.
- يستطيعون التعرف على المآزق الأخلاقية Ethicaldilemmas.

و أخيرا من ما تم عرضه و مناقشته يمكن استخلاص ما يلي:

- لا يتم التركيز على كم ومضمون المعرفة غير المهنية وإغفال دورها كقاعدة للدراسة المحاسبية المهنية في مناهج التعليم المحاسبي في البيئة المحلية.
- بمقارنة محتوي المعرفة المحاسبية المحددة من قبل معايير المحاسبة الدولية بمحتويات المناهج الحالية، يمكن القول أن مناهجنا تغطي نسبة كبيرة من المساقات والمواضيع المطروحة، إلا أن الخلل يكمن في عدم تعديل وتطوير هذه المواضيع بما يخدم سوق العمل وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية. أما بالنسبة لمواضيع تكنولوجيا المعلومات فيمكن القول إنها غير متوفرة بالكم والكيفية التي طرحتها المعايير، وان الذي يدرس منها حاليا هو موضوع واحد للتعريف بالحاسب الآلي.
- أساليب التدريس المتبعة حاليا هي أساليب تقليدية بالنسبة لما تم عرضه.
- لا توجد فترة للتدريب العملي في برامج التعليم المحاسبي بالبيئة المحلية، وبالتالي لا يوجد تقويم لكفاءة وقدرات.

[156] منير بعلبكي، المورد، (بيروت، دار العلم للملايين، 1998)، ص 762.

المبحث الثاني: إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي

المطلب الأول: الخبرة العملية (التدريب العملي)

إن استعمال وتوصيل كل الطرق التدريسية السابقة في بيئة مؤسسة مجردة، لا يؤدي إلى التأهل الكامل، بل يتطلب الأمر عملية مزاوجة بين التعليم والتدريب العملي، ذلك يمكن للموظفين من تطبيق المعرفة التي تلقوها. أن تصميم برنامج تدريبي جيد في البيئة العملية يحقق الكثير من الخبرات المطلوبة، وقد يحتاج المشرفون والمراقبون وكل من له علاقة بعملية التدريب العملي إلى تلقي تدريب فعال ، لكي يتمكنوا من التخطيط لبرامج التدريب العملي.

وعليه، فإن بعضا من أساليب تدريس التعلم المركزي السابقة تتطور في حالة توفر التدريب العملي للموظفين لتشمل:

- العمل في مجموعات وفي بيئات مكاتب العمل In-Office environment.
- دمج المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني ضمن المواضيع الدراسية، واستخدامها في التمرن على حل مشاكل العمل.
- استخدام الانعكاس، وذلك بإعادة إنجاز الأعمال الموجودة في بيئة العمل كوسيلة للتعلم.

إن هذا المزيج قد يتنوع بناء على القواعد الموضوعة من قبل الأفراد في الهيئات المهنية الأعضاء، وبناء على القوانين الدولية والمحلية، وبناء على متطلبات السلطات التنظيمية، وتوقعات الجمهور وتحت بند الرقابة والتوجيه Monitoring and Controlفي المعيار المذكور والتي وصف المعيار تقويم القدرات والكفاءة المهنية متطلباتها بالتفصيل ، كل ذلك لأجل الحصول على محاسبين:

- يمتلكون معرفة الحس الفني تجاه مواضيع معينة من المنهج الدراسي.
- يستطيعون تطبيق المعرفة الفنية بأسلوب تحليلي وعملي.
- يستطيعون من خلال مواضيع دراستهم المتنوعة، استخلاص المعرفة التي تمكنهم من إيجاد حلول متعددة للمشاكل المعقدة.
- يستطيعون حل مشكلة معينة بالتمييز بين ماهية المعلومات الملائمة لحلها، من تلك غير الملائمة من مجموعة البيانات المتوفرة.
- في حالات المشكلة المركبة Multi- problem يستطيعون التعرف على المشاكل المكونة لها، وترتيبها، وعرضها بشكل صحيح.
- يدركون إمكانية توفر حلول بديلة، ويفهمون أصول حكم الاختيار بينها عند التعامل معها Understand the role of judgment in dealing with them
- يستطيعون توليف مواضيع مختلفة من المعرفة والمهارات.

- يستطيعون الاتصال بفعالية مع المستخدمين، وذلك بصياغة توصيات واقعية[157] بأسلوب مختصر ومنطقي.
- يستطيعون التعرف على المآزق الأخلاقية Ethicaldilemmas.

من ما تم عرضه و مناقشته يمكن استخلاص ما يلي:

- لا يتم التركيز على كم ومضمون المعرفة غير المهنية وإغفال دورها كقاعدة للدراسة المحاسبية المهنية في مناهج التعليم المحاسبي في البيئة المحلية.
- بمقارنة محتوي المعرفة المحاسبية المحددة من قبل معايير المحاسبة الدولية بمحتويات المناهج الحالية، يمكن القول أن مناهجنا تغطي نسبة كبيرة من المساقات والمواضيع المطروحة، إلا أن الخلل يكمن في عدم تعديل وتطوير هذه المواضيع بما يخدم سوق العمل وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية. أما بالنسبة لمواضيع تكنولوجيا المعلومات فيمكن القول إنها غير متوفرة بالكم والكيفية التي طرحتها المعايير، وان الذي يدرس منها حاليا هو موضوع واحد للتعريف بالحاسب الآلي.
- أساليب التدريس المتبعة حاليا هي أساليب تقليدية بالنسبة لما تم عرضه.
- لا توجد فترة للتدريب العملي في برامج التعليم المحاسبي بالبيئة المحلية، وبالتالي لا يوجد تقويم لكفاءة وقدرات.

[157] منير بعلبكي، المورد، (بيروت، دار العلم للملايين، 1998)، ص 762.

المطلب الثاني: تقييم مر اقبة التسيير في الشركة

الفرع الأول: تقييم النظام المحاسبي

توصف إدارة المعرفة أحياناً بأنها " الحصول على المعلومات الصحيحة للأشخاص المعنيين وفي الوقت المناسب ، الأمر الذي يساهم في اتخاذ القرارات السليمة " (Lamont 2004) . وبالرغم من أن مصطلح " إدارة المعرفة " قد ارتبط بالبرمجيات التي قد أتمتت عملية المعرفة هذه ، فإن لدى أمناء المكتبات المعرفة منذ وقت طويل ، حسب التعريف السابق ، فأمناء مكتبات الشركات والجامعات وأخصائيي المعلومات يستطيعوا إدارة تجميع وتوزيع المعلومات الحساسة بناءً على معرفة أي معلومات يريدها عملائهم وأي مصادر للمعلومات يمكن أن تلبي احتياجاتهم.

فتنمية الموارد البشرية وإدارتها هي نقطة مركزية في إدارة المعرفة في أي برنامج دراسي، والأسئلة الأكثر الحاحاً بالنسبة لإدارة المعرفة هي:

- كيف نستطيع تنمية وتشجيع مشاركة المعرفة ؟
- كيف نستطيع تشخيص وتحديد مصادر المعرفة ؟
- كيف نستطيع تجديد المعرفة بالشكل المناسب ؟
- كيف نستطيع حماية المعرفة والحفاظ عليها ؟

إن هذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال البرامج التدريبية المدروسة جيداً بخصوص ربط التدريب العلمي على الحاسوب والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بالمواد الدراسية المحاسبية وغيرها من المواد والمجالات المعرفية المتداخلة فيها. فمنظمات الاعمال في الوقت الحاضر تتعايش مع تغير متسارع في بيئة أعمالها. وتعد الثورة التكنولوجية ونظم المعلومات واستخدامات الحواسيب والانترنت من أبرز معالم هذا التغير في الوقت الحاضر، كما ان منظمة الاعمال التي لا تساير هذه التطورات والتركيز على ادارة المعرفة ، ولا تجيد استخدام الاساليب والمستجدات التكنولوجية الحديثة ، ستكون موضع تساؤل بالنسبة لاستمرارية اعمالها وبقائها.

إن محاسب العصر الحالي والمستقبلي يلعب دوراً هاما في التجاوب مع هذه المعطيات، ولا بد له ان ينمي طاقاته الابداعية ، ويتسلح بثقافة الابداع والتطوير والاداء الجماعي .

وهنا يأتي دور الجامعات والمعاهد التجارية ، بإتاحة فرصة التعلم للطلبة، لتنمية معلوماتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم التكنولوجية، واستخدام نماذج فنية وهيكلية مرنة ، وتكنولوجيا ونظم معلومات ووسائل اتصال وابلاغ مالي متطور لما يستجد في هذا العالم.

اضافة الى ذلك ، فان إدارة المعلومات يمكن أن تجمع بيانات دقيقة وتحافظ عليها، ولكنها تحتاج إلى معالجة وتحليل اكثر من اجل تحويل المعلومات إلى معرفة. والمنافع التي يمكن أن تزودها إدارة المعرفة تتضمن اتخاذ

القرارات المتسارعة، والتفكير الإبداعي، واتصالات خارج وداخل المنظمة ، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات من قبل الأشخاص الذين يدركون الفرق بين المعلومات والمعرفة ويكونوا قادرين بدرجة أفضل لتقرير كيفية إدارة كل منهما والرقابة عليهما.

ويجب على تكنولوجيا المعلومات تفهم أن المعرفة تعتمد بدرجة عالية على الأفراد ، وحتى تكون هذه المعرفة ناجحة ، يجب أن يكون تطبيقاتها على العاملين من اجل تحقيق أهداف المنظمة جنباً إلى جنب . كما تتركز على مطبقي تكنولوجيا المعلومات والعمل مع أقرانهم في الأقسام الأخرى في المنظمة من اجل إيجاد حلول ديناميكية لإدارة المعرفة.

ومن أجل الحصول على التصرف والسلوك الصحيح بناءً على القرارات السليمة والعقلانية،يجب ان يكون المحاسب على دراية ومعرفة في مجال تخصصه وتكنولوجيا المعلومات والعلوم المرتبطة بالمحاسبة ، وكذلك البيئة التي تعمل فيها المحاسبة ، خاصة ونحن نعيش في عصر المعلوماتية والعولمة والخصخصة والاتصالات الالكترونية واسعة الانتشار . ولبناء هيكل أو نموذج المعرفة المطلوبة يحتاج المحاسب الحصول على البيانات المالية وغير المالية، والتي يحولها الى معلومات ، وهنا يستخدم قدراته التي يمتلكها وتلك التي يكتسبها ويتعلمها من التأهيل الاكاديمي والممارسة العملية ، الى ان تصهر هذه الخبرات في بوتقة المعرفة ، يصبح المحاسب ذا أهلية مهنية على درجة رفيعة المستوى لمواجهة المستجدات التقنية والتكنولوجية . وهذه المعرفة يستخدمها المحاسب المؤهل في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تقود في النهاية الى التصرف والاجراء السليم.

وقد أعطي اهتمام اكثر بالتركيز على إدارة المعرفة بسبب تفجر المعلومات الهائلة التي لا يزال يزودها الإنترنت والتطورات الهائلة والمتسارعة وبشكل مستمر والتي جعلت العالم الشاسع في قبضة اليد.

المطلب الثالث: مؤسسة بريد الجزائر في مواجهة التحديات: تحديات جائحة كورونا (كوفيد 19)

ساهمت جائحة كورونا في تطوير خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث تزايد استخدامه لتأمين المعاملات المالية مما منح زخما لهذا المجال وشجع الحكومة على ضرورة المراهنة على الرقمنة لتخفيف الضغوط الاقتصادية.

سرع فايروس كورونا خطط الرقمنة في الجزائر نظرا للحجر المنزلي وتقييد التنقل، مما دفع العديد من المواطنين إلى الدفع الإلكتروني وغيره من المعاملات الرقمية لتلبية العديد من الخدمات في وقت تحاول فيه السلطات استغلال هذا الزخم لتحفيز الاقتصاد عبر منافذ مستدامة.

وسجل الدفع الإلكتروني قفزة نوعية في سنة 2020 بفعل جائحة كورونا التي شجعت استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الإنترنت.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية (واج) عن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية إبراهيم بومزار قوله إن "القطاع واجه صعوبات في سنة 2020 بسبب الوضع الوبائي الناجم عن كوفيد – 19. ومع ذلك كان لهذه الأزمة الصحية تأثير إيجابي في توعية المواطنين بأهمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، لاسيما الدفع الإلكتروني لتسهيل الحياة اليومية."

وأكد الوزير أن قطاع البريد قد تأثر السنة الماضية بـ"وضع صحي واقتصادي استثنائيين" مذكرا بأن مشاكل السيولة التي سجلت على مستوى مكاتب البريد راجعة أساسا إلى "تداول أقل للنقود."

واعتبر الوزير أنه على الرغم من هذه الأزمة، فإن "السيولة لم تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، حيث بلغت عمليات السحب التي تمت في 31 ديسمبر 2020 نحو 4.549 مليار دينار، أي بانخفاض بنحو 2 في المائة فقط في غضون عام."

لكن الوزير أشار إلى أن هذا الظرف كان عنصرا مشجعا للوسائل الأخرى للمعاملات المالية مثل التحويلات من حساب إلى حساب آخر والتي حققت "انتعاشا"، مسجلة "أكثر من 2.9 مليار دينار خلال سنة 2020، أي بزيادة قدرها 137 في المائة مقارنة بسنة 2019."

وأضاف الوزير أنه أمام التحديات التي يفرضها الظرف الصحي، تمت ترقية الدفع الإلكتروني وسجلت نتائج مشجعة، مشيرا إلى زيادة "كبيرة" في عدد العمليات المرتبطة بخدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقة "الذهبية"، بأكثر من 6.6 مليون بطاقة حيث تم إصدار 3.8 مليون بطاقة مجددة في سنة 2020.

وأضاف الوزير أن "الدفع عبر الإنترنت عن طريق بطاقة 'الذهبية' سجل ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020، مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670 ألف عملية) أي بارتفاع بنسبة 487 في المائة في سنة واحدة."

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف "بريدي موب" التي تسمح لحاملي بطاقات "الذهبية" ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جار إلى حسابات بريدية أخرى، ارتفاعا بنسبة 557 في المائة من التحويلات في سنة واحدة.

ونفس الشيء بالنسبة إلى عمليات الدفع الإلكتروني "تي.بي.إي" التي ارتفعت بنسبة 773 في المائة، إضافة إلى عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقود التي بلغت 956 مليار دينار، أي بتطور بنسبة 15 في المائة مقارنة بسنة 2019.

وأوضح الوزير أن هنالك عطل تقني في هذه الشبابيك وصعوبات في التدخل السريع بسبب الوباء.

وكانت التجارة الإلكترونية قد ازدهرت خلال عيد الأضحى الماضي بسبب القيود المفروضة لمنع تفشي فايروس كورونا، حيث لجأ تجار مواش في الجزائر إلى بيعها افتراضيا عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وفي إطار خطة إصلاح المنظومة الاقتصادية للبلاد، تعكف الحكومة على مراجعة النظام الجبائي وذلك من خلال تبسيطه والتسهيل في إجراءاته. غير أن تجسيد هذه الأهداف يبقى مرهونا بإنهاء عملية الرقمنة التي باشرتها وزارة المالية على أمل أن تسمح بضمان الانفتاح وتجاوز التعقيد في الإجراءات.

❖ الخدمات الجديدة:

ويمكن الاستعانة بهذه الخدمات العشرة التي توفرها بريد الجزائر لأجل القيام بالعديد من العمليات عبر الانترنت ودون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب المؤسسة أو بعض الوكالات التجارية أو بعض المحلات، فيمكن للزبون مثلًا دفع فاتوراته الخاصة بالكهرباء أو الماء كما يمكن الاستفادة من خدمات أخرى وذلك عبر البوابة الإلكترونية المتاحة من طرف المؤسسة وذلك عبر الرابط التالي: baridinet.poste.dz

خدمات بريد الجزائر المتوفرة عبر الانترنت:

–خدمة.CARDLESS

تعتبر هذه الخدمة من بين أهم الخدمات التي توفرها المؤسسة حيث تسمح هذه الخدمة للزبائن بسحب الأموال من الموزعات الآلية GAB بدون استخدام البطاقة الذهبية حيث يكفي استخدام تطبيق بريدي موب BaridiMob أو بريدي ويب BaridiWeb للاستفادة من هذه الخدمة.

Cardless سحب الأموال بريد الجزائر

ويمكن سحب مبلغ 20,000 دينار جزائري كأقصى قيمة عبر هذه الخدمة التي تقول عنها المؤسسة أنها آمنة ويمكن استعمالها في الحالات الطارئة.

–دفع الفواتير عبر الانترنت.

تتيح بريد الجزائر للزبائن الحاصلين على البطاقة الذهبية إمكانية دفع فواتيرهم عبر الانترنت ودون عناء التنقل إلى الوكالات التجارية حيث يمكن دفع:

فواتير الجزائرية للمياه عبر الرابط التالي .baridinet.poste.dz/ade :

فواتير سونلغاز عبر الرابط التالي.baridinet.poste.dz/sonelgaz :

فواتير شركة المياه والتطهير للجزائر عبر الرابط التالي.baridinet.poste.dz/seaal :

فواتير متعامل الهاتف النقال موبيليس عبر الرابط التالي.e-paiement.mobilis.dz :

فواتير الهاتف لاتصالات الجزائر عبر الرابط التالي.ec.algerietelecom.dz/portail.php :

دفع فواتير بريد الجزائر 2020

–إمكانية طلب البطاقة الذهبية:

يُمكن للراغبين في الحصول على البطاقة الذهبية الولوج إلى هذا الرابط (طلب البطاقة الذهبية) لتقديم طلب الحصول على البطاقة، كما يتيح الموقع أيضًا إمكانية تتبع حالة البطاقة بعد طلبها ويمكن كذلك تغيير مكتب البريد الذي تود أن تستقبل فيه بطاقتك في حالة ما إذا اقترب وقت نهاية صلاحيتها.

الإطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري.

الإطلاع على الكشف المصغر.

التحويل من حساب بريدي جاري إلى حساب بريدي آخر.

تجميد أو إعادة تفعيل البطاقة الذهبية.

تحديد الموقع الجغرافي للموزعات الآلية.GAB

الإطلاع على العروض والإعلانات.

1. تحميل المطبوعات:

توفر المؤسسة قائمة من المطبوعات على موقعها الرسمي حيث يمكن استخدام هذه المطبوعات في مكاتب البريد ويمكنكم تحميل المطبوعات عبر الرابط التالي.poste.dz/imprimes :

2. تعبئة رصيد الانترنت:

تتيح هذه الخدمة لزبائن اتصالات الجزائر إمكانية دفع فواتيرهم واشتراكاتهم الخاصة بالهاتف الثابت وكذا الانترنت حيث يمكنكم القيام بمختلف عملياتكم عبر الرابط التالي.ec.algerietelecom.dz :

تعبئة رصيد الهاتف النقال:

يمكن لزبائن مؤسسة بريد الجزائر الاستفادة من خدمات تعبئة رصيد الهاتف النقال لمتعاملي الهاتف الثلاثة موبيليس، جازي و أوريدو حيث يكفي الولوج إلى الموقع المخصص لهذه العملية عبر الرابط التالي (من هنا) وبإتباع الخطوات ستتمكنون من تعبئة أرصدتكم بطريقة سهلة وبسيطة.

- لتعبئة رصيد الهاتف النقال للمتعامل موبيليس.e-paiement.mobilis.dz
- لتعبئة رصيد الهاتف النقال للمتعامل جازي.djezzy.dz/recharge
- لتعبئة رصيد الهاتف النقال للمتعامل أوريدو.ooredoo.dz/Storm

شراء تذاكر السفر والتأمينات:

توفر المؤسسة إمكانية حجز تذاكر السفر عبر موقعها الرسمي وذلك بالشراكة مع عديد الشركات المختصة في هذا المجال حيث يمكنكم حجز تذاكر السفر الخاصة بالخطوط الجوية الجزائرية أو شركة طيران طاسيلي

إن "الدفع عبر الانترنيت عن طريق بطاقة الذهبية سجل ما يقارب 4 ملايين عملية في 2020, مقارنة بسنة 2019 (حوالي 670.000) أي ارتفاع بنسبة 487 % في سنة واحدة."

وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى), ارتفاعا بنسبة 557 % من التحويلات في سنة واحدة (991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019

ونفس الشيء بالنسبة لعمليات الدفع عن طريق نهائي الدفع الالكتروني (TPE) التي ارتفعت بنسبة 773 %, إضافة إلى عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقود (GAB) التي بلغت 956 مليار دج, أي تطور بنسبة 15 % مقارنة بسنة 2019.

خلاصة

لقد حاولنا دراسة واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المؤسسة بريد الجزائر بمستغانم و انعكاساته على جودة الخدمة المقدمة وتم توصل إلى أن وضعية التكنولوجيا بالمؤسسة في تطور مستمر الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة خدماتها، غير أن هذا المستوى من تحسين لم يرقى إلى مستوى مرغوب من الزبون.

فالموظفين في المؤسسة يدركون أهمية استخدام تكنولوجيا في تحسين جودة الخدمة و لديهم قناعة كبيرة بهذا، إلا أنهم عمليا لا يستخدمونها بشكل كلي، و هذا لغياب عنصر تدريب على استعمال هذه التكنولوجيات و الدورات التكوينية الخاصة بذلك كما نلاحظ غياب عنصر التحفيز و نقص اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة.

أما من جهة الزبائن، فلا يزال مستوي الاستيعاب الزبائن لهذه التكنولوجيا ضعيف جدا و نقص إدراك أهمية استخدامها و كذلك تدني مستوى الاستخدام و التحكم في الإنترنت لدى زبائن المؤسسة، بالإضافة إلى نقص عنصر الترويج.

من خلال ما تقدم يتوجب على مؤسسة بريد الجزائر تشكيل دورات تكوينية لموظفيها خاصة باستعمال هذه التكنولوجيات و توظيف إطارات كفأه و متخصصة و اهتمام بعنصر التحفيز و تهيئة الظروف الملائمة للعمل بالإضافة إلى ضرورة وضع ومضات الإشهارية لتعريف الزبون بخدماتها الإلكترونية و كيفية التجاوب معها.

الخاتمة

الخاتمة

كثيرة هي التغيرات التي مرت بها وسائل الدفع منذ نشأتها حتى الآن، إلا أن التغيرات التي عرفتها العقود الماضية أحدثت تحولات عميقة في طبيعة هذه الوسائل من أبرز التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلّق منها بوسائل الاتصال عن بعد، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، وامتدت هذه التطورات إلى الجهاز المصرفي الذي استغلّها كبدائل فتحت المجال الواسع لابتكار وسائل دفع إلكترونية، أصبحت اليوم السمة الغالبة، إن هذه الأخيرة، حقّقت قفزات نوعية منذ نشأتها، حتّى أصبحت اليوم من أهم وسائل التسديد المستحقة عالميا لما تحققه من منافع سواء للمصارف أو العملاء أو للاقتصاد الوطني . هو ما جعل مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية لأنها أصبحت مدركة بأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، حيث سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع إلكترونية غير مكلفة ومجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة النشأة، يتطلّب تنظيما قانونياً ودرجة أمان عالية .الجزائر هي الأخرى مدركة تماماً لهذه الضرورة، ليس فقط من أجل إجبارية وضع وسائل دفع إلكترونية ولكن لضرورة الاستفادة من التكنولوجيا لتطوير وسائل الدفع التقليدية أيضا.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

- مع ظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم تهمل مؤسسة بريد الجزائر الوسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال هذه التطورات التكنولوجية من أجل تحديث المعاملات بها، حيث سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في استخدام الورقي والبشري كان مخصص لها.
- ظهور وسائل الدفع الإلكترونية سمح بخلق المؤسسات رائدة في هذا المجال ووسع الآفاق أمام التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت تحقق أرباحاً طائلة من هذه الوسائل الحديثة.
- لم تكن وسائل الدفع الإلكترونية مثالية بالمقارنة مع وسائل الدفع التقليدية في مستوى التوقعات، بل هي أفرزت عيوب ومشاكل من نوع خاص يصعب محاربتها لأنّها ترتكز على اللامادية في المعاملات مما يصعب عملية الإثبات.
- يعود تعثر الجزائر فيما يتعلق بتحديث وسائل الدفع إلى جملة من المعوقات والتي تشكل مكبح أمام نجاح في المعاملات:
  - غياب ثقافة إلكترونية في المجتمع.
  - عدم وضع الجزائرية لمنظومة التشريعات والقوانين المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الهياكل القاعدية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية الخاصة بالمعاملات.
- وجود محتشم للدعاية والإعلام عن التعريف بالمنتوجات و الخدمات البريدية الحديثة، وكذلك باقتصارها على مطبوعات وملصقات التي، توضع داخل مقرات وكالات مؤسسات بريد الجزائر.

❖ نتائج اختبار الفروض:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في الدراسة:

- بالنسبة للفرضية الأولى "**إن نظام الدفع الإلكتروني يسمح بمعالجة كم هائل من المعاملات بسرعة فائقة وبأقل تكلفة وفي زمن قصير**"،تم إثباتها من خلال معالجتنا لهذه الفرضية من منظور نظري.
- أما فيما يخص الفرضية الثانية "**إن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية يمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا**"، فهي الأخرى فرضية صحيحة و دائما من خلال المعالجة المفاهيمية للبحث.
- و أخيرا الفرضية الثالثة القائلة "**تحديث نظام الدفع في مؤسسة بريد الجزائر مرهون بتغير وتحديث الثقافة لدى الجمهور الجزائري**"، تم إثباتها من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة الجزائر.

❖ توصلنا إلى النتائج التالية:

- فيما يخص النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية، تمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع البريدي، الذي أصبح يستخدم أجهزة وشبكات مكنته من التخلص من تلك النقائص.
- ضرورة وضع قانون ينظم التعامل بوسائل الدفع الحديثة في الميدان، نظراً للمشاكل التي أفرزتها.
- لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر وذلك نظراً للبنية التحتية للنظام الجزائري لارتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة الكترونية لدى الجمهور ولذلك بتقبل التعامل بوسائل الدفع التقليدية، دون الحاجة للخوف منها.

❖ ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التالية:

- على السلطات العمومية تعزيز تكنولوجيا الإعلام والاتصال باستمرار وفق أحدث التقنيات لمواكبة التكنولوجيا الحديثة ولتحقيق النجاعة اللازمة في نقل المعطيات والمعلومات لضمان أمنها.
- الإسراع في تنفيذ برامج عصرنة نظام الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية، للاستفادة من المزايا التي تحققها.
- لابد من تقوية بنية التحتية للجهاز وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع من الاستفادة من شبكة الإنترنت لتشكيل خدمات حديثة متنوعة للعملاء بكفاءة وأقل تكلفة.

- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بإجراء دورات تدريبية خارج الوطن، وكذلك الاستعانة بذوي الخبرة والاستشارة الدولية على استخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الاعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني، بدلا من الدفع النقدي
- على الدولة تكييف ومن سن قوانين وتشريعات من شأنها أن تعالج المشاكل التي تنجم عن استخدام هذه الوسائل الدفع الإلكترونية بصفة عامة، وتحديد العقوبات المناسبة لها.

❖ آفاق البحث:

بالرغم من محاولة الإلمام بنظام الدفع الإلكتروني من خلال هذا البحث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم نتطرق لها ذات أهمية بالغة، منها التحديات الجمركية والضريبة والمحاسبية وحتى السياسة النقدية، التي طرحتها وسائل الدفع الإلكترونية، وكذلك قيام ما يسمى بالحكومة الالكترونية التي تستوجب على المؤسسات بصفة عامة و مؤسسة بريد الجزائر على وجه الخصوص العمل بمثل هذه الوسائل ذات الاستخدام الإلكتروني.

المراجـع المستعمـلة

المراجع المستعملة:

1. الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر
2. أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002
3. أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008
4. أحمد عبد الخالق: البنوك والتجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الثاني، الجديد في التمويل المصرفي، لبنان، 2002
5. أحمد محمد غنيم: الإدارة الإلكترونية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2004
6. أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006
7. أنطوان خليل الهندي: العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، 1998
8. أيمن الشربيني: من يحكم الانترنيت، حوار ساخن في إطار العولمة – إسكوا اليوم – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 2003
9. توفيق شنبور: أدوات الدفع الإلكترونية - بطاقة الوفاء، الجديد في أعمال المصارف من وجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002
10. حرفوش مدني: الكامل في الاقتصاد، دار الأفاق، الأبيار، الجزائر العاصمة، 2000
11. الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003
12. حماد عبد العال طارق: التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
13. حمزي سيد أحمد: تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
14. راشد راشد: الأوراق التجارية (الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999
15. رأفت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999
16. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، داراء الدين للنشر والتوزيع منشورات إقرأ، قسنطينة، 2009
17. رضا صاحب أبو حمد آل علي: إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002

18. سميحة القيلوني، وسائل الدفع الحديثة (البطاقات البلاستيكية)، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002
19. السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر الجديدة، القاهرة، 2006
20. السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي، دار الأمين، مصر، 2002
21. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992
22. شبايكي سعدان: المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1993
23. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد عقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983
24. ضياء مجيد: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001
25. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001
26. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل: النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزبد للنشر، الطبعة الثانية، الكرك، الأردن، 2006
27. عبد الحق بوعتروس: مدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003
28. عبد الحميد بسيوني، عبد الكريم عبد الحميد بسيوني، أساسيات ومبادئ التجارة الإلكترونية، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 1997
29. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001
30. عبد الهادي النجار: بطاقات الإئتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، لبنان، 2002
31. عزة العطار: التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، 2003
32. عصام عبد الفتاح مطر: التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009
33. علي محمد أحمد أبو العز: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
34. فؤاد قاسم مساعد قاسم الشيبعي، المقاصة في المعاملات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008
35. محمد توفيق سعودي: بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقات الناشئة عن استخدامها، دار الأمين للنشر، 2001
36. محمد حسين منصور: المسؤولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003
37. محمد محمود المصري: أحكام الشيك مدنيا وجزائيا، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999

38. محمود الكيلاني: الموسوعة التجارية، عمليات بين البنوك، المجلد الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
39. محمود سحنون: الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية منتوري، قسنطينة، 2003
40. مروان عطون: أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1993
41. مروان عطون: الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
42. مروان عطون: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989
43. مصطفى كمال طه، علي البارودي: القانون التجاري (الأوراق التجارية – الإفلاس – العقود التجارية – عمليات البنوك)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001
44. منصور بن عوف عبد الكريم: مدخل إلى الرياضيات المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003
45. منير بعلبكي، المورد، (بيروت، دار العلم للملايين، 1998
46. منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الحنبهي: النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005
47. نادر شعبان، إبراهيم سواح: النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
48. نادية فوضيل: الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002

2. الدوريات و المجلات:

1. محمود سحنون، التجارة الإلكترونية ودورها في تسويق الخدمات المالية والمصرفية حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد 3،مخبر المغرب الكبير للاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005
2. المراكز المالية المصرفية، دليل المصارف لاستعمال البطاقات البلاستيكية من قبل المستهلك، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، العدد 3، الأكاديمية العربية المصرفية، الأردن، 1995
3. محمود سحنون: النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003
4. المراكز المالية والمصرفية: أجهزة الصرف الآلي الضخمة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7 ،العدد 3،الأكاديمية العربية المالية المصرفية، الأردن، 1999
5. وسى آدم عيسى: آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، جدة، 1993
6. محمد عبد الحميد مطاوع،تحسين نوعية التعليم المحاسبي: بالتطبيق على كلية التجارة جامعة المنوفية، سبتمبر 2001

3. الأطروحات و المذكرات:

1. عامر بشير، تحديث البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005
2. عبد الرحيم وهيبة: إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006
3. محمد شكرين، بطاقة الائتمان في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005

4. المقابلات:

- مقابلة شخصية مع رئيسة مكتب المحاسبة، بالمؤسسة، يوم 24ماس2021

5. المو اقع الالكترونية:

- حيدر أمير، الدفع الالكترونية من يحميه، على الموقع الالكتروني www.Islamonline.Net

Ouvrage en langue étrangère :

- Christine Bitouze, le commerce électronique hermès, Paris, 1999

الملاحـــق

الملحق رقم 01

الملحق رقم 02

الملحق رقم 03

الملحق رقم 04

الملحق رقم 05